الجمهورية التونسية
وزارة السياحة

المشروع السنوي لأداء مهمة السياحة لسنة 2024

وحدة التصرف في الميزانية حسب الاهداف

أكتوبر 2023

الفـــــــــــهرس

المحور الأول: تقديــم المهمة

1- إستراتيجية المهمة

2- برامج المهمة

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج 1:السياحة والصناعات التقليدية

1- تقديم البرنامج

2- أهداف ومؤشرات الأداء

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط للبرنامج

البرنامج 9:القيادة والمساندة

1- تقديم البرنامج

2- أهداف ومؤشرات الأداء

3- الميزانية وإطارالنفقات متوسط للبرنامج

المـــــــــلاحـــــــــق

ملحق عدد1: بطاقات المؤشرات

ملحق عدد2: بطاقات الفاعلين العموميين

ملحق عدد3: بطاقة خاصة بإدراج مقاربة النوع الاجتماعي

المحـور الأول: تقـــــديم مهمة السيـــاحة

1- إستراتيجية المهمة :

تتولى مهمة السياحة في إطار السياسة العامة للدولة بلورة الخيارات الوطنية في مجال السياحة والصناعات التقليدية ووضع المخططات والبرامج المتعلقة بها وتقييم آداءها ونتائجها وذلك عبر رسم سياسات تهدف إلى النهوض بالقطاع بغاية تعميق مقومات إدماجه في الدورة الاقتصادية من جهة (تنشيط الاستثمار،خلق فرص عمل جديدة ،التمكين الاقتصادي للمرأة ،تدعيم التوازن الاجتماعي والديمغرافي بين الجهات...) وتقديم منتوج ذو جودة، يلبي حاجيات وطموحات الحريف رجالا ونساء على حد السواء من جهة أخرى.

ولتحقيق الغاية المنشودة للقطاع على المدى البعيد، حرصت مهمة السياحة على أن تنصهر الاستراتيجية القطاعية ضمن التوجهات والاتفاقيات والتعهدات الدولية التي صادقت عليها الدولة التونسية.

فعلى الصعيد الدولي صادقت تونس على عدة معاهدات دولية في مجال حقوق الإنسان منها العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والإجتماعية والثقافية لسنة 1966 إلى جانب إنخراطها في برنامج الأمم المتحدة للتنمية المستدامة بحلول عام 2030 وخاصة منها خطة التنمية المستدامة التي اقرتها "منظمة السياحة العالمية" و المتعلقة أساسا بوضع سياسات تهدف إلى تحقيق السياحة المستدامة بصفة خاصة والنمو الاقتصادي الشامل والمستدام بصفة عامة على غرار الهدف **8و12و14**[1] والمتعلقة على التوالي بالنمو الاقتصادي الشامل والمستدام وأنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامة والاستخدام المستدام للمحيطات والموارد البحرية.

1

- **الهدف 9-8:** وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تطوير السياحة المستدامة التي تخلق فرص عمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.
- **الهدف 12-ب:** وضع واستخدام اليات رقابة قيس التأثيرات خاصة بالتنمية المستدامة ، لفائدة السياحة المستدامة التي تخلق فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030 .
- **الهدف 14-7:**جعل الدول الصغيرة النامية والبلدان الأقل نمواً تستفيد بشكل أفضل من العائدات الاقتصادية للاستغلال المستدام للموارد البحرية ، من خلال الإدارة المستدامة لمصايد الأسماك وتربية الأحياء المائية و **السياحة**، بحلول عام **2030**.

كذلك الاهداف **5 و8 و10**حول تمكين النساء والفتيات كافة في الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي)، وتحقيق المساواة بين الجنسين.

هذا ويجدر التذكير أن الالتزامات الدولية المذكورة أعلاه تتنزل إلى التزامات وطنية مكرسة ضمن الاستراتيجية القطاعية للسياحة والصناعات التقليدية والخطط الوطنية في المجال، ستعمل مهمة السياحة على تفعيلها وتنفيذها على الصعيد الوطني.

وعلى هذا الأساس تعمل مهمة السياحة على الصعيد الوطني وفي إطار مقتضيات الدستوروخاصة الفصل 49 من الدستور على **"**حماية الموروث الثقافي"وضمان حق الأجيال القادمة فيه والفصل 51 الذي ينص التزام الدولة بحماية الحقوق المكتسبة للمرأة والعمل على دعمها وضمان تكافئ الفرص بين المرأة والرجل في جميع المجالات.

كما تعمل مهمة السياحة على تفعيل الأثر1و2و3و6 المنبثقة عن الخطة الوطنية لمأسسة وادماج النوع الاجتماعي على مستوى سياساتها القطاعية.

وفي إطار **تشخيص واقع القطاع ورصد تأثيرات الإطار العام الدولي والوطني** على القطاع، يجدر التذكير أن قطاع السياحة والصناعات التقليدية في تونس حضي بأهمية كبرى باعتبار طابعه الاستراتيجي وأثره على مجهود التنمية وانصهاره في صميم التنمية المستدامة.

ومن هذا المنطلق حرصت الدولة منذ الاستقلال على تشجيع هذا **القطاع السياحي** حيث وضعت برامج متكاملة للنهوض بالبنية التحتية في جل المخططات التنموية، كما انتهجت سياسة اقتصادية في القطاع أكثر انفتاحا وتحرّرا لتشجيع الاستثمار وتخفيض القيود الجبائية والقمرقية وسن الإجراءات والحوافز التشجيعية قصد مساعدة القطاع على التّأقلم أكثر مع المتغيرات الإقتصادية وتمكينه من مواجهة المنافسة العالمية.

وقد مكّن هذا المناخ الملائم من تطور الاستثمار السياحي وتهيئة الأرضية المناسبة لاقتحام الأسواق، حيث أصبحت السياحة أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني، إذ حقق هذا القطاع مكاسب مكنت من تكريس الوجهة التونسية كأحد أبرز وأعرق الأقطاب السياحية في ضفاف المتوسط مساهمة بذلك في تدعيم مسيرة التنمية الوطنية والجهوية من خلال إندماجها في المناخ الإقتصادي والإجتماعي والثقافي وهو ما أهلها لاكتساب مكانة استراتيجية هامة في مسيرة التنمية لتونس.

وقد صاحب نجاح السياسة التنموية في القطاع السياحي والصناعات التقليدية لتونس سياسة اجتماعية متميّزة قصد حماية المجتمع من خطر الفوارق واتساع الهوّة بين المحطات السياحية والجهات، كل ذلك في تلازم وتكامل بين التنمية والديمقراطية وبين التضامن والعدالة الاجتماعية .

ويوفر النشاط السياحي للمرأة كذلك، مقارنة ببقية الانشطة الاقتصادية الأخرى، عديد الفرص لإدماجها في سوق الشغل، وبعث المؤسسات وشغل مناصب قيادية.

إلا أنه على الرغم من قدرته التشغيلية الهامة، فإنه ما زال يعاني من ضعف نسبة حضور المرأة في المناصب القيادية، حيث تشير الاحصائيات **أن الرجال أكثر تمثيلية من النساء في المناصب القيادية والادارية ومن الاطارات المتوسطة (9.7٪ من الرجال مقابل 8.5٪ من النساء) وفي الفئة المهنية** (٪23 من الرجال مقابل 17.7٪ نساء). ونجد في المقابل، النساء أكثر تمثيلاً نسبيًا في فئة العملة غير المؤهلة (٪16.4 نساء مقابل 12.7٪ رجال).

وعلى هذا الأساس، فإن قطاع السياحة في تونس يعرف إشكالية **" ضعف تمثيلية المرأة في بعض المهن السياحية وضعف تواجدها في بعض مواقع القرار".**
وعليه فإن مهمة السياحة ستساهم في المرحلة القادمة في تفعيل **الأثر الثاني:** "الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"، على مستوى البرنامج الفرعي "قيادة القطاع السياحي.

كما يعتبر **قطاع الصناعات التقليدية** من القطاعات الهامة المحرّكة للاستثمارو القادرة على التموقع بالأسواق العالمية باعتبار قيمة منتوجاته ذات القيمة المضافة العالية الناجمة عن خصوصياته الثقافية والتراثية. إضافة إلى قدرته على التأقلم بسرعة مع الميولات الجديدة للسوق العالمية والاستجابة لاحتياجاتها.

كما يعتبر من الأنشطة الأساسية للتمكين الاقتصادي للمرأة (حوالي 80٪ من الحرفيين في تونس هن من النساء، مع الإشارة إلى أن هذه النسبة تناهز حوالي 95٪ في بعض الاختصاصات إلا أن 35 ٪ فقط من مجموع هذه المؤسسات ترأسها إمرأة **أي ان ثُلث (1/3) المؤسسات الحرفية فقط تديرها نساء** وهوما يمثل عقبة أمام إمكانية استفادة المرأة من الفرص الاقتصادية المتاحة.

وفي **هذا الإطار فإن قطاع الصناعات التقليدية مازال يعاني من إشكالية «ضعف المبادرة الخاصة لدى النساء الحرفيات"** وهو إشكال ستعمل مهمة السياحة في المرحلة القادمة عليه من خلال تفعيل **الأثر الثالث** من خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي **المتعلق: "بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل"،**

وتجدر الإشارة، أنه رغم كونه قطاع حيوي ومتغير، لكنه في المقابل هش ويتأثر سريعا بالعوامل الخارجية على غرار ثورة جانفي 2011، والازمة الصحية العالمية جراء تفشي فيروس كورونا، وأخيرا الحرب الأكرانية الروسية.

ساهمت هذه الازمات في ضعف القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية نتيجة موسمية القطاع، ومحدودية العرض السياحي الذي ظل مركزا على السياحة الشاطئية، وتواضع تطور المنتوجات ذات القيمة المضافة العالية، وتدني جودة المنتوج ومحتواه ونوعية الخدمات إضافة إلى عدم ملائمة منظومة التكوين لمتطلبات تطوير القطاع.

كما تواجه السياحة بتونس تحديات أخرى يمكن أن تشكل عائقا أمام تطورها لعل أهمها الاستقرار السياسي والأمن والتلوث البيئي.

كما أن التحولات الكبرى والديناميكية الداخلية، التي يعيشها نشاط الصناعات التقليدية، على غرار تهرم اليد العاملة في عدد من الاختصاصات بفعل التقدم في السن والانقطاع عن ممارسة النشاط دون وضع آليات فعالة وبرامج خصوصية لتعويضها وتشبيبها، قد يؤدي إلى اندثار عدد من الحرف.

كما أن توافد أعداد هامة من خريجي التعليم العالي في عدد من الاختصاصات الاخرى العصرية والمبتكرة وذات القيمة المضافة العالية، من شأنها أن تحدث تغيير هيكلي في التركيبة الديموغرافية للموارد البشرية العاملة في القطاع.

إضافة إلى نقص اليد العاملة، جراء عزوف الشباب على ممارسة هذا النشاط، كذلك تدني جودة المنتوج بسبب صعوبة التزوّد بالمواد الأوليّة ذات الجودة المطلوبة وتردي ظروف العمل وغياب التأطير والمرافقة للحرفيين وضعف الكفاءة المهنيّة الحرفيّة، ومنافسة القطع المقلدة والموردة من الخارج للمنتوج التونسي الأصلي مما نتج عنه ضعف الترويج للمنتوج التقليدي.

هذا، علاوة على غياب آليات تمويل، وصيغ لتسهيل إقتناء المنتوجات التقليدية بصفة عامة والزربية والمنسوجات اليدوية بصفة خاصة بالسوق المحلية، كذلك احتكار المواد الأولوية من قبل عدد من الشركات.

واستنادا إلى ما تم تقديمه لواقع القطاع من نقاط قوة ونقاط ضعف، وفي ظل تاثيرات الإطار العام الدولي والوطني على القطاع، فإن رؤية المهمة على المدى المتوسط ترتكز بالأساس على تدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع، وتحسين قدرته التنافسية وذلك من خلال**" تطوير صناعة سياحة ذات مردودية عالية، تركز على الابتكار وتثمين التراث الثقافي، تحترم البيئة، شاملة، تضامنية ومستدامة".**

والاتجاه **"نحو صناعات تقليدية عصرية "**تتكون من مجموعة اقتصادية واجتماعية متناسقة تحمل هوية متجذرة ومترسخة في القيم والتقاليد وموجهة نحو الجودة والابتكار.

وبناء على ما تقدم ذكره، ونظرا للطابع الاستراتيجي للقطاع، وانصهاره في صميم التنمية المستدامة، فإن خطة العمل بالنسبة **للنشاط السياحي**، إرتكزت على العمل على إستدامة القطاع من خلال تحديثه وإرساء قواعد حوكمة جديدة وتحسين العرض السياحي إضافة إلى تحسين الجودة والنهوض بمنظومة التكوين السياحي وتحفيز الطلب على الوجهة التونسيّة.
وسيتواصل العمل بالنسبة **لنشاط الصناعات التقليدية**، على دعم الإطار المؤسساتي وتنمية المعرف والمهارات والنهوض بالاستثمار وتطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالجودة والتسويق وتطوير الخطة الاتصالية للنشاط.

وطبقا **للمحاور الاستراتيجية** الخاصة بهمة السياحة والمتمثلة في **"تنمية القدرة التنافسية للقطاع ودعم استدامته " و"حوكمة المهمة وضمان التصرف الناجع في مواردها"**، فإن المهمة تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف الاستراتيجية المرسومة للقطاع على المدى المتوسط والبعيد.

وتجدر الإشارة في هذا الإطار، أنه قد تمت مراجعة إطار أداء برنامج السياحة والصناعات التقليدية (**أهداف ومؤشرات البرنامج الفرعي "قيادة قطاع الصناعات التقليدية"**) وبرنامج القيادة والمساندة بعنوان سنة 2024، تبعا لما أفرزته التجربة من نقائص على مستوى بعض

اهداف ومؤشرات المهمة وطبقا لتوصيات الوحدة المركزية لتطوير مشروع التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف بوزارة المالية.

2- برامج المهمة:

تتكون مهمة السياحة من برنامج عملياتي وحيد**" السياحة والصناعات التقليدية"**، يمثل السياسة القطاعية للوزارة وبرنامج أفقي **"القيادة والمساندة"**، يسعى إلى مساندة البرنامج الفني في تحقيق أهدافه من خلال توفير الدعم المادي والدعم اللوجستي والتقني الضروريين.

3-الميزانية وإطارالنفقات متوسط المدى:

أ- ميزانية المهمة :

شهدت ميزانية مهمة السياحة لسنة 2024، تطورا بقيمة 6000أ.د مقارنة بسنة2023، وبنسبة تقدر 3,45% ، ويفسر هذا التطور الطفيف أساسا بزيادة في قيمة الاعتمادات المخصصة لنفقات تأجير أعوان المؤسسات تحت الإشراف (الزيادات في الأجور) ،كذلك الترفيع في قيمة الإعتمادات المخصصة لنفقات التدخلات لفائدة **"برنامج السياحة والصناعات التقليدية"** ،حيث تم الترفيع في الإعتمادات المخصصة لبرنامج الدعاية والنشر بالديوان الوطني التونسي للسياحة بنسبة تقدر ب 8,49% مقارنة بسنة 2023، إضافة إلى برمجة جملة من المشاريع الجديدة لفائدة قطاع الصناعات التقليدية على غرار عمليات تطوير القطاع وإحداث (+35.15%) ، كما تم الترفيع في نسبة إعتمادات التدخلات لفائدة المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة بنسبة 51,44%على غرار ورشة التجارب النموذجية(+100أد)، كذلك مواصلة مشروع ترميم وصيانة الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد بجملة إعتمادات قدرت ب 9468 ألف دينارا ،

وهو ما سيكون له انعكاسا ايجابيا على تنمية القدرة التنافسية للقطاع ككل ودعم استدامته.

جدول عدد 1:

تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024

حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة

(الوحدة: ألف دينار)

بيـــــــان النفقات		ق م تكميلي 2023	تقديرات 2024	التطور	
				المبلغ	النسبة %
نفقات التأجير	اعتمادات التعهد	65075	70135	5060	7,78
	اعتمادات الدفع	65075	70135	5060	7,78
نفقات التسيير	اعتمادات التعهد	15306	15479	173	1,13
	اعتمادات الدفع	15306	15479	173	1,13
نفقات التدخلات	اعتمادات التعهد	83397	84651	1254	1,50
	اعتمادات الدفع	83397	84651	1254	1,50
نفقات الاستثمار	اعتمادات التعهد	10222	9735	-487	-4,76
	اعتمادات الدفع	10222	9735	-487	-4,76
المجموع	**اعتمادات التعهد**	**174000**	**180000**	**6000**	**3,45**
	اعتمادات الدفع	**174000**	**180000**	**6000**	**3,45**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

جدول عدد 2:
تطور تقديرات ميزانية المهمة لسنة 2024
حسب البرامج

(الوحدة: ألف دينار)

البرامج		ق م تكميلي 2023	تقديرات 2024	التطور	
				المبلغ	النسبة %
البرنامج عدد 1: السياحة والصناعات التقليدية	اعتمادات التعهد	170519	176307	5788	3,39
	اعتمادات الدفع	170519	176307	5788	3,39
البرنامج عدد 09: القيادة والمساندة	اعتمادات التعهد	3481	3693	212	6,09
	اعتمادات الدفع	3481	3693	212	6,09
المجموع العام	**اعتمادات التعهد**	**174000**	**180000**	**6000**	**3,45**
	اعتمادات الدفع	**174000**	**180000**	**6000**	**3,45**

* دون اعتبار الموارد الذّاتية للمؤسسات العمومية

ب- إطار النفقات متوسط المدى (2024-2026)

قدرت نفقات ميزانية مهمة السياحة لسنوات 2024-2025، تباعا ب 184م.د 193م.د أي بنسبة تطور ناهزت 2.39%و4.68%.

ويفسر هذا التطور أساسا، بمواصلة تنفيذ جملة المشاريع الجديدة والمتواصلة التي تم ترسيمها ضمن ميزانية 2024 والمخطط الوطني للتنمية، على غرار مشروع تركيز قطب تنمية الزربية بالدندان بكلفة قدرت ب 3,055 م.د، واستكمال ورشة التجارب النموذجية (1,25 م.د) ومشروع تجهيز بعض المناطق السياحية بكل من سبيطلة والقصرين بالبنية الأساسية (2م.د)

ومن المؤمل أن تساهم هذه المشاريع في تحقيق ما تم رسمه من أهداف على مستوى السياسة العمومية.

جدول عدد 3:
إطار النفقات متوسط المدى (2024- 2026):
التوزيع حسب طبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	64 995	65075	70135	81000	85800
نفقات التسيير	13 977	15306	15479	17000	17850
نفقات التدخلات	33 914	83397	84651	85895	88854
نفقات الاستثمار	132	10222	9735	400	420
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**113 018**	**174000**	**180000**	**184295**	**192924**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	-	**174870**	**181004**	-	-

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب البرامج (اعتمادات التعهد)

(الوحدة: ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
البرنامج 1السياحة والصناعات التقليدية	109 587	170519	176307	180457	188856
البرنامج 09 القيادة والمساندة	3431	3481	3693	3838	4068
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**113 018**	**174000**	**180000**	**184295**	**192924**

المحور الثاني: تقديم برامج المهمة

البرنامج عدد1: السيـــاحة والصـــناعات التقلـــــيدية

إسم رئيس البرنامج "غازي بن صالح ، مدير عام خلية الحوكمة "
تاريخ تولّيه المهمة : قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 04 ديسمبر 2020

1. تقديم البرنامج واستراتيجيته

يسعى برنامج السياحة والصناعات التقليدية إلى الرفع من مردودية القطاع وتنمية القدرة التنافسية للمنتوج السياحي ولمنتوجات الصناعات التقليدية وذلك انسجاما مع استراتيجية تنمية القطاع والتي تهدف إلى تحسين صورة تونس كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط وتعزيز التموقع التنافسي لمنتوجات الصناعات التقليدية وتحقيق اندماج أكبر في الدورة الاقتصادية.

وفي إطار تشخيص واقع السياسة العمومية، يعتبر قطاع السياحة والصناعات التقليدية أحد أهم ركائز الاقتصاد الوطني مكن من تكريس الوجهة التونسية كوجهة سياحية متميزة في ضفاف المتوسط، إلا أن الواقع الحالي للقطاع يقر بوجود عوامل هيكلية تعرقل تطوره.

❖ **نقاط قوة القطاع:** تتمتع تونس بـــ:

- أكثر من 1300 كيلومتر من سواحل وشواطئ البحر الأبيض المتوسط الجميلة،
- طقس دافئ ومشمس على مدار السنة،
- التنوع الجغرافي مع مناظر طبيعية مختلفة إلى حد كبير،
- مدن ذات سحر تاريخي،
- سهولة الولوج إلى الصحراء،
- المواقع الأثرية الغنية والآثار الرومانية،

- منتجعات شاطئية مناسبة للعائلات وبأسعار معقولة،

- القرب من أوروبا،

- سهولة السفر في جميع أنحاء البلاد،

- منتوجات تقليدية متنوعة وثرية.

❖ **نقاط ضعف القطاع:** تتمثل خاصة في:

- ضعف تنويع المنتوج والأسواق،

- ضعف المردودية والقدرة التنافسية لبعض الوحدات الفندقية والتي أصبحت تؤثر سلبا على جودة العرض،

- ضعف الجانب التنشيطي والترفيهي داخل وخارج مؤسسات الإيواء السياحي،

- نقص اليد العاملة وعزوف الشباب عن العمل في القطاع،

- منافسة المنتوج المقلد والمورد من الخارج للمنتوج التونسي الأصلي،

- تردي ظروف العمل وغياب التأطير والمرافقة للحرفيين،

- ضعف الترويج للمنتوج التقليدي والحرفي.

ويهدف البرنامج خلال الفترة المقبلة على تبني رؤية مندمجة ومتكاملة لتنمية مستدامة للقطاع تأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات الذاتية لتونس وتضمن ديمومة نسق النمو على المدى البعيد بما يحقق مزيد تطوير القطاع وتعزيز مكانته في الاقتصاد الوطني.

ولتجسيم الرؤية المستقبلية للقطاع، إنبنت خطة العمل على تحقيق جملة من **المحاور الاستراتيجية** على المدى البعيد وهي كالتالي:

❖ تنويع العرض السياحي من خلال:

- إعادة النظر في منوال التهيئة السياحية

- تدعيم الأنشطة البحرية بالموانئ الترفيهية.

❖ تحسين جودة المنتوج السياحي

❖ تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية

❖ دفع السياحة الداخلية وسياحة الجوار

❖ تطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالاستثمار

هذا وينبثق عن هذه المحاور الإستراتيجية جملة من **الأهداف** سيتم العمل على تحقيقها على المدى البعيد وهي:

1. **تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي،**
2. **دعم استدامة قطاع الصناعات التقليدية**
3. **تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية**

2.1 الهياكل المتدخلة :

يتدخل في تنفيذ البرنامج مصالح مركزية تابعة للمهمة في شكل إدارات عامة وهي:

- مكتب التأهيل السياحي
- وحدة التصرف في الموانئ الترفيهية
- مكتب الترفيه السياحي

فضلا عن ذلك يسهر على تنفيذ هذا البرنامج أساسا مؤسسات عمومية تخضع للإشراف المباشر للمهمة وهي:

- مؤسسة عمومية ذات صبغة إدارية وهي **معهد الدراسات السياحية العليا بسيدي الظريف**
- فاعل عمومي أول في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وهو **الديوان الوطني التونسي للسياحة**
- فاعل عمومي ثان في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وهو **وكالة التكوين في مهن السياحة**
- فاعل عمومي ثالث في شكل مؤسسة عمومية ذات صبغة غير إدارية وهو **الديوان الوطني للصناعات التقليدية**

•فاعل عمومي رابع في شكل مركز فني هو **المركز الفنى للإبتكار والتجديد والإحاطة فى الزربية والحياكة.**

2. أهداف ومؤشرات الأداء:

يجدر التذكير في هذا الإطار، انه تم سنة 2023 مراجعة أداء البرنامج الفرعي قيادة قطاع الصناعات التقليدية حيث تم استبدال المؤشرات التي تم تضمينها في المشاريع السنوي السابقة بناء على توصيات وحدة التصرف حسب الأهداف لتطوير ميزانية الدولة لدى وزارة المالية بالنظر لوجود أهداف مركبة ومؤشرات غير شاملة لا تقيس كل المحاور ذات الصلة بالقطاع

2. 1 تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

تتمثل أهداف البرنامج في:

❖ **الهدف1. 1.1: تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي:**

يسعى البرنامج من خلال هذا الهدف إلى الاستجابة للطلب المتزايد على الخدمات السياحية في تونس وتعزيز النتائج الإيجابية المرجوة من القطاع السياحي في تحفيز النمو الاقتصادي وتدعيم مسار التنمية المستدامة.

➢ **المؤشر 1.1.1.1: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط:** يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على حصة السوق التونسية من السياح الوافدين على ضفة البحر الأبيض المتوسط وذلك بالمقارنة مع عدد الوافدين على الوجهات والأسواق المنافسة) المغرب، مصر، الأردن ،تركيا.

وفي علاقة بالهدف الاستراتيجي فإن هذا المؤشر من شأنه أن يقيم مدى القدرة التنافسية للوجهة السياحية التونسية ومدى نجاعة الاليات المعتمدة لتحسين جودة الخدمات وتنويع المنتوج ونجاعة اليات الترويج المعتمدة للتعريف بخصائصه ومميزاته.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط	مليون وافد					
	تونس	6,441	9,5	9,88	10,275	10,700
	المغرب	10,869	//	//	//	//
	مصر	11,7	//	//	//	//
	الأردن	5,05	//	//	//	//
	تركيا	51,36	//	//	//	//

تم تحديد التوقعات المتعلقة بمؤشر عدد الوافدين اعتمادا على التمشي الذي ينص على فترة ثلاث سنوات لاستعادة النسق العادي للنشاط السياحي وذلك ابتداء من سنة 2023 واعتماد نسبة 4% كمعدل نمو خارج فترات الأزمات. هذا وتراوح نصيب الوجهة التونسية مقارنة ببعض الأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط خلال السنوات الفارطة بين 6 و 11% من أجل ذلك، ستسعى وزارة السياحة لتطوير هذه النسب من خلال:

- دعم الأسواق السياحية التقليدية،
- اكتساح الأسواق السياحية الواعدة،
- تنمية المنتوج السياحي وتنويعه،
- تحسين جودة الخدمات السياحية.

- **المؤشر1. 2.1.1: تطور العائدات السياحية:** يرصد مؤشر حجم العائدات السياحية مداخيل قطاع السياحة بالعملة الصعبة. كما يعطي فكرة واضحة عن حجم النفقات الموجهة للسياحة والسفر ومدى جاذبية المنتوج السياحي وقدرته على استقطاب السائح من جانب الإستهلاك.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
تطور العائدات السياحية	مليون دينار	4279	5700	5930	6170	6417

سجل هدا المؤشر4279,2 م.د خلال سنة 2022 ومن المنتظر أن يشهد ابتداء من سنة 2023 وإلى غاية سنة 2026 انتعاشة واضحة مع نسق نمو تصاعدي ومطرد تمكنه من بلوغ إنجازات سنة 2019 مع موفي سنة 2023 وتسجيل معدل نمو سنوي في حدود 4% خلال سنوات 2024 و 2025 و2026.

❖ **الهدف1.2.1: دعم استدامة قطاع الصناعات التقليدية:**

من خلال هذا الهدف تسعى المهمة إلى وضع مخطط كفيل بضمان ديمومة المؤسسات الحرفية والحفاظ على مواطن الشغل فيها وخلق فرص عمل جديدة للحرفيين في كل الجهات (شباب، نساء، رجال)، وتعزيز قدراتهم وتطوير روح المبادرة لديهم من خلال حزمة من البرامج والمبادرات والمشاريع التي ستسهم في تحقيق هذه الاستدامة.

المؤشر 1.1.2.1: تطور عدد الاستثمارات: يمكن هذا المؤشر من قياس مدى النجاح في تعزيز مناخ وبيئة الأعمال الاستثمارية في القطاع وذلك عبر متابعة تطور العدد الجملي للاستثمارات المتأتية من المشاريع المسجلة لدى الديوان الوطني للصناعات التقليدية تدخلات البنك التونسي للتضامن الاستثمارات المسجلة لدى المخاطب الوحيد القروض الممولة في إطار المنظومات الاقتصادية تدعيم مشاريع الحرفيين بقروض المال المتداول.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
تطور عدد الاستثمارات	%	-	-	+ %6	+ %6	+ %7

من التوقع بلوغ نسبة تطور 7% كنسبة مستهدفة في أفق 2026 لاسيما عبر تنفيذ مختلف القرارات والإجراءات المقترحة في إطار المجلس الوزاري المنعقد يوم 16 مارس 2023 التي جاءت لمعاضدة قطاع الصناعات التقليدية في مجال تطوير القدرة الإنتاجية بهدف دفع التشغيل والتنمية والتصدير والتمويل عبر الترفيع في سقف المال المتداول وحث البنوك على توفير تمويل خاص لدعم عمليات التصدير والمعاملات المالية بالإضافة إلى دعم التسويق وفرص الترويج للتعريف بالصناعات التقليدية على أوسع نطاق.

المؤشر 2.1.2.1: تطور عدد الوافدين الجدد: يمكن هذا المؤشر من احتساب تطور العدد الجملي للوافدين الجدد وخاصة منهم الشباب سواء أكانوا خريجي مراكز التكوين المهني أو الجامعات والمعاهد العليا وترجمة مدى جاذبية القطاع وتطور بيئة الاستثمار فيه، كما يتيح

أيضا تقدير مدى بلوغ هدف الاستدامة واستمرارية الانخراط في منظومة الصناعات التقليدية وتشبيبها بطاقات حية وكفاءات شابّة.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
تطور عدد الوافدين الجدد	%	-	-	+ 5	+ 6	+ 6

سيواصل الديوان العمل على تشجيع انخراط الوافدين الجدد على القطاع لاسيما اختصاص الحرف المتصلة بالنسيج اليدوي ومن المؤمل بلوغ نسبة 6% + في أفق 2026.

❖ الهدف 2.2.1: تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية:

المساهمة في تحسين الكفاءة وتحفيز الاستثمارات المحلية من أجل رفع الإنتاجية وتطوير مستوى الأداء وتحسين مستوى الدخل، فضلا عن تسهيل الوصول إلى الأسواق الدولية. هذا الهدف يتناغم مع توجهات المخطط التنموي 2023-2025 المتعلقة بدعم القدرة التنافسية كخيار استراتيجي وكآلية لدعم تنافسية المنتوج وهو رهان وطني حيوي واجب العمل على كسبه خاصة أمام وجود آفاق واعدة في تصدير منتوجات الصناعات التقليدية نحو كل بلدان العالم.

المؤشر 1.2.2.1: تطور حجم التصدير المراقب: يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى النجاح في توفير أرضية مناسبة تمكن من دخول منتوجات القطاع إلى الأسواق العالمية ومدى النجاح في إعطاء المؤسسة الحرفية فرصة التصدير والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
تطور حجم التصدير المراقب	%	-	-	35	40	50

من المتوقع بلوغ نسبة تطور 50% كنسبة مستهدفة في أفق 2026 لاسيما عبر تنفيذ مختلف القرارات والإجراءات المقترحة في إطار المجلس الوزاري المنعقد يوم 16 مارس 2023 التي جاءت لمعاضدة قطاع الصناعات التقليدية في مجال التصدير وخاصة فيما يتعلق بدعم حوافز التصدير وتبسيط إجراءات مشروع "easy export" وتدعيم الميزانية المخصصة له.

المؤشر 2.2.2.1: تطور حجم الإنتاج المطبوع: يمكن هذا المؤشر من متابعة مدى انخراط الحرفيين والمؤسسات الحرفية في منظومة الجودة التي تهدف إلى تدعيم وتركيز العمل بمواصفات حسب مميزات فنية تتعلق بتقنيات الإنتاج والمواد الأولية المستعملة تحظى بقبول واسع وتمكن من النفاذ إلى المزيد من الأسواق الخارجية.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
تطور حجم الإنتاج المطبوع	%	-	-	25	30	40

من المتوقع بلوغ نسبة تطور 40% كقيمة مستهدفة في أفق 2026 بالنسبة للثلاث اختصاصات مجمعة مع العمل على توسيعها لاسيما عبر تنفيذ برنامج متواصل وطموح يهم وضع مواصفات خاصة بمنتوجات الصناعات التقليدية وذلك من أجل تقوية الترسانة القانونية والتقنية الخاصة بمختلف فروع الصناعات التقليدية حيث يتعلق الأمر بمواصلة وضع توصيف لمختلف المنتوجات وتحديد خصوصياتها وتبني المواصفات الدولية المعمول بها لتحسين جودة المنتوج وتثمينه فضلا عن الشروع في الاستعمال الفعلي لعلامة الجودة الخاصة بالمنتوجات التقليدية التونسية التي اصبحت جاهزة وسيتم تقديمها للحرفيين إبان الانتهاء بكافة التراتيب الخاصة بهذه العملية.

- **المؤشر 3.2.2.1: تطور عدد المشاركين في المعارض:** يمكن هذا المؤشر من معرفة تطور عدد المشاركين في التظاهرات والمعارض والتي تلعب دورا هاما في مجال الترويج والتسويق المباشر للمنتوج الحرفي التونسي.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
تطور عدد المشاركين في المعارض	%	-	-	% 8	%11	%15

من المتوقع بلوغ نسبة تطور 15% كقيمة مستهدفة في أفق 2026 وذلك عبر التكثيف من تنظيم المعارض على المستوى المحلي والجهوي والوطني فضلا عن تكثيف المشاركات في التظاهرات والصالونات المهنية المختصة بالخارج.

تقديم الأنشطة وعلاقتها بأهداف ومؤشرات الأداء:

جدول عدد6:

الأنشطة ودعائم الأنشطة لبرنامج السياحة والصناعات التقليدية

الوحدة: ألف دينار

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة
الهدف1: تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي	المؤشر 1: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط. المؤشر2: تطور العائدات السياحية.		**الإشراف**	**21258أد**	▪ ترميم وصيانة الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد ▪ تحسين المحيط السياحي للبلديات ▪ تأهيل المؤسسات الفندقية
		9.88 مليون وافد **5700 مليون دينار**	**دعم القطاع السياحي**	**107447أ.د**	▪ تثمين الخصوصيات الإنسانية والتاريخية والثقافية والمناخية لتونس في محيطها الأرومتوسطي والتأكيد على التواصل الترابي والحضاري والثقافي لتونس مع الفضاء الأوروبي. ▪ وضع خطة ترويجية خاصة للتعريف بالمدن والمحطات السياحية التي لا يقبل عليها السياح بكثافة ▪ تحسين خدمات استقبال السياح الجزائريين ▪ القادمين عبر البرّ على مستوى المعابر الحدودية ▪ تكثيف الحملات الرقابية الوطنية الموجهة
			التعليم العالي	**3057 أ.د**	▪ تعصير الخدمات الإدارية والوسائل البيداغوجية بالمعهد
			التكوين في مهن السياحة	**18600 أ.د**	▪ تفعيل اتفاقيات التعاون الدولي المختصة بين مؤسسات التكوين السياحي المماثلة بالبلدان الأجنبية. ▪ برمجة حملات دعائية وتعريفية بمنظومة التكوين السياحي والفندقي بالوسط المدرسي

الهدف 2: دعم إستدامة قطاع الصناعات التقليدية **الهدف 3: تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية**	**المؤشر 1:** تطور عدد الاستثمارات **المؤشر 2:** تطور عدد الوافدين الجدد **المؤشر 3:** تطور حجم التصدير المراقب **المؤشر 4:** تطور حجم الإنتاج المطبوع **المؤشر 5:** تطور عدد المشاركين في المعارض	**+ %7** **+ %8** **+%35** **+%25** **+ %8**	**دعم قطاع الصناعات التقليدية**	**25155 أ.د**	▪ المشاركة في التظاهرات الوطنية والجهوية المتصلة بمجال الاستثمار. ▪ جرد المعطيات الإحصائية المتعلقة بعدد المؤسسات الناشطة فعليا في القطاع وتدقيقها ▪ تشخيص ودراسة مشاريع الانتصاب للحساب الخاص في القطاع وإحالتها للتمويل عبر خط تمويل صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وخط تمويل المنظومات الاقتصادية في الصناعات التقليدية وبقية آليات التمويل المتاحة في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل ▪ المتابعة الميدانية والإشراف على مراكز المراقبة وعمليات الطابع
			الابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة	**790 أ.د**	▪ إنجاز مجموعة من الابتكارات بتقنيات وزخارف متنوعة، ▪ إبرام اتفاقيات شراكة لابتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية. ▪ التنسيق مع الهياكل المتدخلة في القطاع والمجتمع المدني قصد تنظيم دورات تكوينية لتطوير المؤهلات الحرفية ▪ تمكين الحرفيين من تصاميم جديدة. ▪ إبرام اتفاقيات شراكة لتأثيث وحدات فندقية مختلفة

3.2 - مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج :

حرصا على تحقيق الأهداف الإستراتيجية المرجوة والمحددة في مشروع إطار الأداء، وحيث أوكلت للفاعلين العموميين، مهمة تنفيذ الأنشطة المبرمجة لتحقيق القيم المنشودة على المدى القريب والمتوسط والبعيد لبرنامج **«السياحة والصناعات التقليدية "** ،فان مهمة السياحة ملزمة بمواصلة العمل بآلية عقود الأداء مع الفاعلين العموميين" **الديوان الوطني التونسي للسياحة"** و"**وكالة التكوين في مهن السياحة" و" الديوان الوطني للصناعات التقليدية"** و"**المركز الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة " بعنوان** سنوات **2023 – 2025** باعتبارها تعد من أهم الآليات الحديثة لحوكمة التصرف في الميزانية.

وفيما يلي أهم الأنشطة التي سيساهم الفاعلون العموميون في إنجازها من أجل تحقيق الأهداف الإستراتيجية ومؤشرات قيس الأداء للبرنامج بعنوان سنة **2024**:

جدول عدد7:
مساهمة الفاعلين العموميين في أداء البرنامج وحجم الاعتمادات المحالة

الوحدة:ألف دينار

الفاعل العمومي	أهداف البرنامج	أهم الأنشطة والمشاريع التي سيتولى إنجازها في إطار المساهمة في تحقيق أهداف البرنامج	الإعتمادات المحالة إليه من ميزانية الدولة بعنوان سنة 2024
1.الديوان الوطني التونسي للسياحة	**تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي**	- إنجاز المشاريع السياحية في مناطق تشجيع الاستثمار - تحسين جودة المنتوج السياحي من خلال تكثيف عمليات التفقد والتأطير بالمؤسسات السياحية	55092
		- التوجه للأسواق ذات المخزون الهام. - تنويع العرض وتحسين الخدمات المسداة - تبنّي توجه كيفي وانتقائي للعمليات الترويجية. - **التظاهرات بالخارج:** - انتقاء التظاهرات التي تتميز بالمردودية المرتفعة وذات الوقع الايجابي على تسويق الوجهة التونسية. - **تنمية المبيعات:** - دعم متعهدي الرحلات الجدد والمختصين ومن اصول تونسية قصد جلب شرائح جديدة من شانها التمديد في الموسم السياحي. - المشاركة في المعارض والصالونات من خلال حث أصحاب النزل ووكالات الأسفار على المشاركة الفعالة **العلاقات العامة:** - استضافة الصحفيين والمدونين ومشاهير الثقافة والرياضة وتمكينهم من الاطلاع على المخزون الحضاري والثقافي التونسي ومميزات المنتوج السياحي التونسي. - تنظيم زيارات دراسية الى مختلف الجهات السياحية بالبلاد - تنظيم مجموعة من ورشات العمل التي تستهدف شبكات البيع ومتعهدي الرحلات قصد تعزيز الشراكة في المجال. - تكثيف التّظاهرات الثّقافيّة والرّياضيّة	
2.وكالة التكوين في مهن السياحة		- تحديث تجهيزات ومعدات مدارس التكوين. - رقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد - مضاعفة طاقة التكوين من خلال المرور من طاقة تكوين تقدر بـ 1350 متكونا حاليا إلى 2700 متكونا.	700

3.الديوان الوطني للصناعات التقليدية		- إسناد قروض الأموال المتداول ومتابعة عملية استخلاص القروض في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل. - دراسة مشاريع الانتصاب للحساب الخاص في القطاع وإحالتها للتمويل عبر خط تمويل صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وخط تمويل المنظومات الاقتصادية في الصناعات التقليدية وبقية آليات التمويل المتاحة في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل. - تنظيم ندوات جهوية وإقليمية حول مكامن الاستثمار في القطاع موجهة لطالبي الشغل والمستثمرين المحتملين - مساندة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الحرفية الممول في إطار التعاون الدولي - رقمنة إجراءات المراقبة الفنية - يوم الصناعات التقليدية واللباس الوطني: الجائزة الوطنية للنهوض بالصناعات التقليدية والفنية والجائزة الوطنية للشبان في الصناعات التقليدية - تنظيم مسابقات الابتكار في الصناعات التّقليديـة - تنظيم أولمبياد الكفاءة الحرفية - تنظيم صالون الابتكار في الصناعات التقليدية - تنظيم معارض تحف وهدايا آخر السنة بالقرى الحرفية - المشاركة في تظاهرات مهنية دولية - المشاركة في تظاهرات تجارية دولية - انجاز حملات اشهارية (ومضات اشهارية تلفزية وإذاعية ...) للتعريف بمختلف التظا التجارية والحملات التي ينظمها الديوان أو يشارك فيها بالداخل والخارج.	**10480**
4 .المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة		- إنجاز مجموعة من الابتكارات تحت إشراف فني للمركز الفني للابتكار والتجديد والاحاطة في الزربية والحياكة. - إبرام إتفاقيات شراكة لإبتكار نماذج جديدة في المفروشات الأرضية ولتوفير الموارد البشرية الضرورية للقطاع ولتأثيث بعض الوحدات الفندقية.	**170**

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

تم ضبط مشروع ميزانية البرنامج لسنة 2024 في حدود 176307 ألف دينار مقابل 170519الف دينار تعهدا ودفعا سنة 2023 أي بارتفاع قدره 5888 ألف دينار وهو ما يمثل نسبة 3.45 % مقارنة بسنة 2023.

ويفسر هذا التطور النسبي أساسا بزيادة في قيمة الاعتمادات المخصصة لنفقات **"برنامج الدعاية والنشر "**بالديوان الوطني التونسي للسياحة بنسبة تقدر ب 8,49% مقارنة بسنة 2023، إضافة إلى برمجة جملة من المشاريع الجديدة لفائدة قطاع الصناعات التقليدية على غرار المتحف الوطني للصناعات التقليدية (600 أد) والترفيع في الإعتمادات المخصصة لعمليات تطوير القطاع بنسبة 35.15%، كما تم الترفيع في نسبة إعتمادات التدخلات لفائدة المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة بنسبة 51,44% .

كذلك مواصلة مشروع ترميم وصيانة الميناء الترفيهي بسيدي بوسعيد بجملة إعتمادات قدرت ب 9468 أ.د.

كل هذه المشاريع المبرمجة سيكون لها انعكاسا ايجابيا على تنمية القدرة التنافسية للقطاع والمحافظة على إستدامته.

جدول عدد 3
تقديرات ميزانية البرنامج
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة
(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	الفارق	النسبة (%)
نفقات التأجير	62799	62835	67695	4860	7.73
نفقات التسيير	13084	14346	14495	149	1.04
نفقات التدخلات	33704	65191	66442	1251	1.92
نفقات الاستثمار		10147	9675	-472	-4.65
المجموع	**109587**	**170519**	**176307**	**5788**	**3.39**

ويبـين الجـدول التـالي إطـار النفقـات متوسـط المـدى **2024-2026** لبرنـامج السـياحة والصناعات التقليدية:

جدول عدد 4:

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)
التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية
للنفقة (اعتمادات الدفع)

الوحدة: ألف دينار

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات		
			2024	2025	2026
نفقات التأجير	62799	62835	67695	78550	83203
نفقات التسيير	13084	14346	14495	15940	16725
التدخلات	33704	65191	84442	85665	88610
الاستثمارات	-	10147	9675	302	318
المجموع	**109587**	**170519**	**176307**	**180457**	**188856**

البرنامـــــــج عــدد 09: القيـــــــــادة والمسانـــــدة

إسم رئيس البرنامج "يحي الشواشي ، مدير عام المصالح المشتركة "

تاريخ تولّيه المهمة : قرار السيد وزير السياحة بتاريخ 19 ماي 2021

1- تقديم البرنامج:

1. 1 إستراتجية البرنامج :

يلعب برنامج القيادة والمساندة دورا أساسيا في مساندة البرنامج العملياتي عدد 01 " السياحة والصناعات التقليدية" لمهمة السياحة، من خلال دوره الإداري والمالي واللوجستي وذلك أساسا عبر تركيز نظم التصرف والتسيير الحديثة وتطوير الموارد البشرية.

وفي إطار دعم مبادئ الحوكمة والشفافية وحسن التصرف، وتماشيا مع التوجهات الوطنية لتأهيل الموارد البشريّة والمعرفيّة وترشيد التصرف المالي واللوجستي، تتنزل التوجهات الإستراتيجية للبرنامج على النحو التالي:

- تكريس حوكمة المهمة،
- حسن استغلال موارد المهمة،
- حسن استغلال التقنيات الحديثة وتطوير استعمالها.

1. 2 الهياكل المتدخلة:

ولضمان تنفيذ السياسة العمومية على أفضل وجه تم تحديد برنامج فرعي وحيد لبرنامج القيادة والمساندة وهو برنامج **"القيادة والمساندة"** وتسهر على قيادة هذا البرنامج خاصة الهياكل التالية:

1. الديوان ومكاتبه
2. الإدارة العامة للمصالح المشتركة
3. التفقدية العامة
4. وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

5. إدارة التعاون الدولي

6. خلية الحوكمة

يعكس العدد الهام للهياكل الإدارية المتدخلة الدور الأساسي والمحوري لبرنامج القيادة والمساندة في دعم البرنامج عدد 01 السياحة والصناعات التقليدية من جهة وفي تحقيق السياسة العامة لمهمة السياحة من جهة أخرى.

2- أهداف ومؤشرات الأداء :

1.2- تقديم الأهداف ومؤشرات الأداء :

- **الهدف 9-1: تطوير حوكمة المهمة**

هـــــدف محوري تم ضبطه تماشيا مع توجهات ومستلزمات المرحلة لضمان حوكمة المهمة وبرامجها، والذي يحتم تطوير طرق أداء جميع الهياكل المتدخلة بما يتماشى مع قواعد حسن التصرف في موارد المهمة.

ويعمل برنامج القيادة والمساندة على تكريس حوكمة مهمة السياحة وذلك عبر متابعة مدى تحقيق المؤشرات التالية:

- **المؤشرات:**

✓ **المؤشر 1.1.9: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية**

يعطي هذا المؤشر فكرة حول مدى متابعة تنفيذ توصيات هياكل القيادة بالوزارة. وقد تم اختيار هذا المؤشر بناء على ما يقتضيه ارساء مبادئ الحوكمة عبر تطوير سبل التنسيق بين مختلف رؤساء البرامج ومختلف المتدخلين بالاعتماد على مختلف الآليات الجديدة للتصرف حسب الأهداف.

✓ **تقديرات المؤشر 1.1.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	نسبة	42	45	60	70	80

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تنفيذ توصيات وقرارات اللجان التالية:

- لجنة التقييم والمتابعة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- اللجنة الفنية الاستشارية لصندوق حماية المناطق السياحية،
- هيئة التصرف في صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي.

بالنسبة لسنة 2022، بلغت نسبة الإنجاز الجملية 42%، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة وذلك نظرا لعدم اجتماع اللجان بصفة منتظمة وكذلك لعدم اصدار توصيات في عدة جلسات. ومن المتوقع أن يسجل هذا المؤشر ارتفاعا في السنوات المقبلة خاصة بعد تعيين مكلف بمتابعة قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية وعودة النسق العادي للعمل بعد استقرار الوضع إثر جائحة كورونا.

✓ **المؤشر 2.1.9: نسبة تنفيذ المهمة للمشاريع الوطنية للرقمنة**

يعكس هذا المؤشر مدى مواكبة المهمة للتوجه الوطني الرامي إلى تعصير الإدارة وتطوير أساليب العمل التي تستجيب لمتطلبات الإدارة والمتعاملين معها من خلال رقمنتها لتسهيل النفاذ إلى المعلومة وتبسيط الإجراءات مع كافة المتعاملين مع الإدارة مما يكرس مبادئ الحوكمة الرشيدة وخاصة منها مبدأ الشفافية.

✓ **تقديرات المؤشر2.1.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة تنفيذ المهمة للمشاريع الوطنية للرقمنة	**نسبة**	**-**	**-**	**65**	**70**	**75**

مؤشر جديد وضع لمتابعة تنفيذ المهمة للمشاريع الوطنية للرقمنة. وسيعمل برنامج القيادة والمساندة على تحسين نسب التنفيذ وذلك عبر تحسين الشبكات الإعلامية وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الرقمنة. وسيتم تعزيز هذا التمشي ببعث لجنة قارة لمتابعة هذه المشاريع وتنفيذ كل التوصيات العملية.

وسيعمل برنامج القيادة والمساندة في سنوات 2024-2026 على تطوير الشبكة الإعلامية وتركيز المنظومات اللازمة لتفعيل الترابط البيني وكذلك تكثيف الجهود لتعويض النقص المسجل

في الموارد البشرية ودعم إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية بإطارات مختصة في مجال الشبكات والصيانة الإعلامية.

- **الهدف 9-2: ترشيد التصرف في الموارد البشرية**

تم تغيير صيغة هذا الهدف مقارنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 ليصبح أشمل وأوضح. ويندرج هذا الهدف في إطار التوجه الوطني الرامي إلى تطوير العنصر البشري عبر تعزيز الآليات اللازمة لتدعيم الإدارة بالإطارات الكفؤة ودعم التكوين بما يضمن الإنصاف وتكافؤ الفرص. وقد تم ضبط مؤشرين اثنين لمتابعة تحقيق الهدف.

✓ **المؤشر 1.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين:**

يعكس هذا المؤشر نسبة تنفيذ مختلف الأنشطة المبرمجة ضمن المخطط السنوي لتكوين أعوان برنامج القيادة والمساندة لمهمة السياحة حسب المتطلبات والحاجيات الحقيقية والخصوصية للأعوان حسب المهام والمشمولات التي يضطلعون بها.

✓ **تقديرات المؤشر 1.2.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين	**نسبة**	**73.33**	**85**	**95**	**97**	**98**

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى تحسين نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالمهمة وذلك عبر برمجة محاور تكوينية متلائمة أكثر مع متطلبات مختلف الهياكل الإدارية حسب اختصاصاتها مع العمل على حوكمة الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذ المخطط.

وخلال سنة 2022، حقق هذا المؤشر نسبة تنفيذ هامة بلغت 73.33% لكنها تبقى محدودة وذلك لعدم القيام ببعض الدورات التكوينية المبرمجة بعنوان سنة 2022 بسبب ارتفاع الأسعار المقترحة. ومن المتوقع أن يواصل المؤشر في الارتفاع في السنوات المقبلة نظرا لتنويع برنامج التكوين وتحديد المجالات ذات الأولوية المتلائمة مع متطلبات العمل ولانتظارات الأعوان.

✓ **المؤشر 2.2.9: نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية**

مؤشر جديد يهدف إلى تفعيل مبدأ المساواة بين المرأة والرجل من خلال العمل على التشريك المتناصف بين الجنسين في الدورات التكوينية، وخاصة منها ذات الأولوية.

✓ **تقديرات المؤشر 2.2.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية	نسبة	-	-	50	50	50

بما أن القاعدة من الإطارات النسائية في الوزارة في ارتفاع متواصل، سيعمل برنامج القيادة والمساندة على تشريك المرأة في كل الدورات التكوينية وذلك لتحقيق مبدأ التناصف.

- **الهدف الإستراتيجي عدد9-3: ضمان ديمومة الميزانية:**

تم اختصار صيغة هذا الهدف مقارنة بالمشروع السنوي للأداء لسنة 2023 ليصبح أوضح وأشمل ويندرج هذا الهدف في إطار الحرص على المحافظة على التوازنات المالية للدولة عموما وضمان ديمومة الميزانية كأحد الآليات الرئيسية لتنفيذ السياسات العامة للدولة وذلك من خلال المتابعة الدورية لتنفيذ الميزانية.

✓ **المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ الميزانية**

مؤشر جديد يندرج في إطار المحافظة على ديمومة الميزانية من خلال تعزيز المتابعة المستمرة لتقدم تنفيذ الميزانية ومدى إيفاء الإدارة بالتزاماتها تجاه منظوريها، وتمثل البرمجة السنوية للنفقات الآلية الرئيسية لمتابعة الدورية لتنفيذ الميزانية ومدى تقدم انجاز المشاريع المبرمجة والمضمنة المشروع السنوي للأداء.

✓ **تقديرات المؤشر 1.3.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة تنفيذ الميزانية	نسبة	-	-	90	95	96

يجري العمل خلال سنة 2023 على استعادة نسق الاستهلاك العادي لاعتمادات المهمة ومن المتوقع بلوغ نسبة 85% من الاعتمادات المبرمجة.

وسيعمل برنامج القيادة والمساندة على حث كافة المتدخلين في مهمة السياحة على تطوير نسبة تنفيذ الميزانية من خلال متابعة نسق استهلاك الاعتمادات بصفة دورية وذلك بإعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها.

✓ **المؤشر 2.3.9: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة**

مؤشر جديد تم ضبطه في إطار التوجه العام الذي يرمي إلى ترشيد استهلاك الطاقة. ويهدف المؤشر لتقليص كلفة استهلاك الوقود من خلال التحكم في استعمال وسائل النقل وذلك بمزيد مراقبة أسطول السيارات وصيانته بصفة دورية مع العمل على تجديده.

✓ **تقديرات المؤشر 2.3.9**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	**أد**	**-**	**-**	**4**	**4**	**4**

سيعمل برنامج القيادة والمساندة خلال الثلاث سنوات القادمة إلى تقليص معدل استهلاك الوقود للسيارات المخصصة للمصلحة الإدارية من خلال العمل على ترشيد أعوان السياقة على احترام التدبير الخاصة بالصيانة والتفقد الدوري الذي من شأنه أن يحافظ على استهلاك المحروقات.

2.2 تقديم الأنشطة وعلاقتها بالأهداف ومؤشرات الأداء :

فيما يلي أهم الأنشطة التي ستساهم في تحقيق أهداف ومؤشرات قيس أداء برنامج "القيادة والمساندة" بعنوان سنة 2024:

جدول عدد1:
الأنشطة ودعائم الأنشطة

(الوحدة : ألف دينار)

الأهداف	المؤشرات	تقديرات 2024	الأنشطة	التقديرات المالية 2024	دعائم الأنشطة(*)
الهدف 1.9: تطوير حوكمة المهمة	المؤشر 1.1.9: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية.	%45	القيادة	القيادة: 361أ.د المساندة: 3332 أ.د	- تكليف إطار أو بعث هيكل لمتابعة قرارات لجان القيادة بالوزارة.
	المؤشر 2.1.9: نسبة تنفيذ المهمة للمشاريع الوطنية للرقمنة.	%60	القيادة		- تكوين لجنة قارة لمتابعة هذه المشاريع تضم كافة الهياكل المتدخلة. - تعزيز مصلحة الإعلامية بإطارات مختصة في مجال الشبكات الإعلامية.
الهدف 2.9: ترشيد التصرف في الموارد البشرية	المؤشر 1.2.9: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين.	%85	المساندة		- وضع خطّة عمل للتنسيق بين الهياكل المعنية خاصّة عند تحديد احتياجات التكوين والبرمجة وإعداد مخطّط التكوين، وكذلك عند التنفيذ والمتابعة وللتقييم. -العمل على تطوير وتنويع الانشطة التكوينية وملائمتها مع المتطلبات المهنية للأعوان.
	المؤشر 2.2.9: نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية.	%50	المساندة		- مزيد تشريك المرأة في الدورات التكوينية خاصة ذات الأولوية. -العمل على التوزيع العادل للدورات التكوينية بين الجنسين.
الهدف 3.9: ضمان ديمومة الميزانية	المؤشر 1.3.9: نسبة تنفيذ الميزانية.	%85	المساندة		- الإعداد الجيد لمشاريع الميزانية والحرص على دقة التقديرات. - العمل على التقيد بآجال البرمجة السنوية للشراءات. - الترفيع في نسق انجاز مشاريع الإستثمار.
	المؤشر 2.3.9: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة.	4 أد	المساندة		-مزيد مراقبة أسطول السيارات الإدارية ومقاربة المعدلات المسجلة مع معطيات المصنع.

3- الميزانية وإطار نفقات البرنامج متوسط المدى (2024-2026)

ضبطت نفقات برنامج القيادة والمساندة لسنة 2024 في حدود 3693 أد أي بارتفاع يقدر بـ 212أ.د وبنسبة تقدر بـ 6,09%.

خلافا للتطور الاعتيادي الذي ستشهده الاعتمادات المبرمجة للتأجير خاصة بمناسبة الزيادة العامة في الأجور بعنوان سنة 2024، فإن كل من نفقات التسيير والتدخلات والاستثمار ستسجل تطورا طفيفا مقارنة بالاعتمادات المبرمجة لسنة 2023 نظرا للضغوطات التي تشهدها المالية العمومية.

ومن المتوقع أن تؤثر هذه النسب الضعيفة على فعالية ونجاعة أداء برامج المهمة وما يترتب عن ذلك من تقديرات لمؤشرات قيس أداءها.

ومن المتوقع أن تشهد ميزانية برنامج القيادة والمساندة خلال سنتي 2025 و2026 زيادة طفيفة في الإعتمادات المبرمجة لا تتعدى 4% مخصصة بالأساس لقسم التأجير وسيحرص المتدخلون في برنامج القيادة والمساندة على تحديد التقديرات بدقة والعمل على حسن تنفيذ الميزانية مع مزيد ترشيد استهلاك الطاقة قصد تحقيق مؤشرات قيس آداء إيجابية خاصة منها المرتبطة بالميزانية.

جدول عدد 3

تقديرات ميزانية البرنامج

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة(اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

بيـــــــان النفقات	انجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	الفارق	
				المبلغ	النسبة %
نفقات التأجير	2 196	2 240	2440	200	8,93
نفقات التسيير	893	960	984	24	2,5
نفقات التدخلات	210	206	209	3	1,46
نفقات الاستثمار	132	75	60	-15	-20
المجموع	**3 431**	**3 481**	**3693**	**212**	**6,09**

جدول عدد 4 :

إطار النفقات متوسط المدى (2023-2025)

التوزيع حسب الطبيعة الاقتصادية للنفقة (اعتمادات الدفع)

(الوحدة : ألف دينار)

البيان	إنجازات 2022	ق م 2023	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
نفقات التأجير	2 196	2 240	2440	2 450	2 597
نفقات التسيير	893	960	984	1 060	1 125
نفقات التدخلات	210	206	209	230	244
نفقات الاستثمار	132	75	60	98	102
المجموع دون إعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**3 431**	**3 481**	**3693**	**3 838**	**4 068**
المجموع بإعتبار الموارد الذاتية للمؤسسات	**3 431**	**3 481**	**3693**	**3 838**	**4 068**

الملاحـــــــق

بطاقات مؤشرات الأداء

بطاقات مؤشرات أداء برنامج السياحة والصناعات التقليدية

بطاقة مؤشر الأداء: حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط

رمز المؤشر 1.1.1:

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين القدرة التنافسية وتدعيم مسار التنمية المستدامة للقطاع السياحي
2. **تعريف المؤشر:** يعطي هذا المؤشر فكرة واضحة على حصة السوق التونسية من السياح الوافدين على ضفة البحر الأبيض المتوسط وذلك بالمقارنة مع عدد الوافدين على الوجهات والأسواق المنافسة (المغرب، مصر، الأردن، تركيا...)
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر: عدد** السياح الوافدين على تونس مقارنة بعدد الوافدين على الوجهات المنافسة
2. **وحدة المؤشر:** مليون وافد
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصدر إداري وإحصائي/ إدارة الدراسات/ الديوان الوطني التونسي للسياحة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:**31 ديسمبر 2022
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر:**10.686مليون وافد بنهاية سنة 2026.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الدراسات

III- قراءة في نتائج المؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة			2023	تقديرات

		الأسواق السياحية	إنجازات 2022		2024	2025	2026
حصة السوق التونسية مقارنة بالأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط	%	**تونس**	**6,441**	**9,5**	**9,88**	**10,275**	**10,686**
		المغرب	10,869	//	//	//	//
		مصر	11,7	//	//	//	//
		الأردن	5,05	//	//	//	//
		تركيا	51,36	//	//	//	//

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات: تم تحديد التوقعات المتعلقة بمؤشر عدد الوافدين اعتمادا على التمشي الذي ينص على فترة ثلاث سنوات لاستعادة النسق العادي للنشاط السياحي وذلك ابتداء من سنة 2023 واعتماد نسبة 4% كمعدل نمو خارج فترات الأزمات. هذا وتراوح نصيب الوجهة التونسية مقارنة ببعض الأسواق السياحية الأخرى بحوض البحر الأبيض المتوسط خلال السنوات الفارطة بين 6 و11% وتسعى وزارة السياحة لتطوير هذه النسب من خلال العمل على دعم الأسواق السياحية التقليدية واكتساح الأسواق السياحية الواعدة وتنمية المنتوج السياحي و تنويعه و تحسين جودة الخدمات السياحية.

بطـاقة مؤشر الأداء: تطور العائدات السياحية

رمز المؤشر: 2.1.1

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي
2. **تعريف المؤشر:** يرصد مؤشر حجم العائدات السياحية مداخيل قطاع السياحة بالعملة الصعبة. كما يعطي فكرة واضحة عن حجم النفقات الموجهة للسياحة والسفر ومدى جاذبية المنتوج السياحي وقدرته على استقطاب السائح من جانب الإستهلاك.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي:** مؤشر غير مراعي للنوع الاجتماعي

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع العائدات من العملة الصعبة المتأتية من مداخيل القطاع السياحي مقارنة بالمداخيل الجملية من العملة الصعبة للبلاد
2. **وحدة المؤشر:** مليون دولار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** مصدر إداري وإحصائي/ إدارة الدراسات/ الديوان الوطني التونسي للسياحة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** 31 ديسمبر 2022
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 6.417** مليون دينار نهاية سنة **2026**.
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الدراسات

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. **سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر**

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
تطور العائدات السياحية	مليون دينار	4279,2	5700	5930	6170	6417

2. **تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:**

- **تحليل وتوضيح تقديرات المؤشر على مدى الثلاث سنوات:** سجل هدا المؤشر4279,2 م. د خلال سنة 2022 ومن المنتظر أن يشهد ابتداء من سنة 2023 وإلى غاية سنة 2026 انتعاشة واضحة مع نسق نمو تصاعدي ومطرد تمكنه من بلوغ إنجازات سنة 2019 مع موفى سنة 2023 وتسجيل معدل نمو سنوي في حدود 4% خلال سنتي 2024 و 2025 و2026.

بطاقة مـؤشر الأداء: نسبة تطور عدد الاستثمارات

رمز المؤشر: 1.1.2.1

I. الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر**: دعم استدامة قطاع الصناعات التقليدية
2. **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشر من قياس مدى النجاح في تعزيز مناخ وبيئة الأعمال الاستثمارية في القطاع وذلك عبر متابعة تطور العدد الجملي للاستثمارات المسجلة في القطاع
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

II. التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:**

مجموع 1: عدد الاستثمارات المسجلة بعنوان سنة 2023

مجموع 2: عدد الاستثمارات المسجلة بعنوان سنة2024

مكونات المجموع:

- المشاريع المسجلة لدى الديوان
- تدخلات البنك التونسي للتضامن
- الاستثمارات المسجلة لدى المخاطب الوحيد
- القروض الممولة في إطار المنظومات الاقتصادية
- المشاريع المدعمة في إطار آلية قروض المال المتداول

$$\text{نسبة تطور عدد الاستثمارات} = \frac{(\text{مجموع } \mathbf{2} - \text{مجموع } \mathbf{1})}{\text{مجموع } \mathbf{1}} \times \mathbf{100}$$

2. **وحدة المؤشر:** نقاط مئوية

3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة الاستثمار والتنميةالجهوية/ وحدة الرصد والاستشراف/ مصادر إدارية أخرى
4. **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر في أفق 2026 :** 7%
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الاستثمار والتنمية الجهوية

III. قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
تطور عدد الاستثمارات	%	- %28,5	%5	+ %6	+ %6	+ %7

2. تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

تم خلال سنة 2022 إنجاز 3984 مشروعا في الصناعات التقليدية بقيمة استثمار جملية قدرت بحوالي 22,6 م د مكنت من إحداث 5107 موطن شغل مقابل 5573 مشروعا بقيمة استثمار جملية بلغت 26,2 م د مكنت من إحداث 7704 موطن شغل.

يفسر هذا التراجع بالترفيع الاستثنائي في خط تمويل المال المتداول للحرفيين بمبلغ 10 مليون دينار ليبلغ حجم الاستثمار عبر الآلية 15,8 م.د بعنوان سنة 2021 بعد أن كان 5,8 م.د وهو إجراء تنزل في إطار تنفيذ قرار المجلس الوزاري المضيق المنعقد في 6 نوفمبر 2020 الذي ينص على التمديد في آلية الترفيع في دعم خط تمويل المال المتداول من 3 م.د إلى 10 م.د بهدف المساهمة في تجاوز الصعوبات الترويجية واسترجاع نسق الإنتاج والتسويق بالسوق المحلية والتصديرية.

هذا ومن التوقع بلوغ نسبة تطور 7% كنسبة مستهدفة في أفق 2026 لاسيما عبر تنفيذ مختلف القرارات والإجراءات المقترحة في إطار المجلس الوزاري المنعقد يوم 16 مارس 2023 التي جاءت لمعاضدة قطاع الصناعات التقليدية في مجال تطوير القدرة الإنتاجية بهدف دفع التشغيل والتنمية والتصدير والتمويل عبر الترفيع في سقف المال المتداول وحث البنوك على توفير تمويل خاص لدعم عمليات التصدير والمعاملات المالية بالإضافة إلى دعم التسويق وفرص الترويج للتعريف بالصناعات التقليدية على أوسع نطاق.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر مرتبط باستصدار **"دليل الجهات"** ونشرية **"الصناعات التقليدية من خلال الأرقام"** والتي غالبا ما يتم إعدادها خلال السنة الموالية وذلك لما تتطلبه من تجميع وتحليل للمعطيات من مختلف المندوبيات الجهوية إضافة إلى عمليات التقاطع التي تجرى من أجل جودة الأرقام والتقديرات

بطاقة مـؤشر الأداء: نسبة تطور عدد الوافدين الجدد

رمز المؤشر: 2.1.2.1

الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: دعم استدامة القطاع الصناعات التقليدية

2- تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر عبر احتساب تطور العدد الجملي للوافدين الجدد وخاصة منهم الشباب من ترجمة مدى جاذبية القطاع وتطور بيئة الاستثمار فيه وتقدير مدى بلوغ هدف الاستدامة واستمرارية الانخراط في منظومة الصناعات التقليدية.

3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:

مجموع 1: عدد وصولات التسجيل بعنوان سنة 2023

مجموع 2: عدد وصولات التسجيل بعنوان سنة 2024

$$\text{نسبة تطور الوافدين الجدد} = \frac{(\text{مجموع } \mathbf{2} - \text{مجموع } \mathbf{1})}{\text{مجموع } \mathbf{1}} \times \mathbf{100}$$

2- وحدة المؤشر: نقاط مئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: منظومة المعلومات/ إدارة الاستثمار والتنميةالجهوية/ وحدة الرصد والاستشراف

4- تاريخ توفر المؤشر: سنويا

5- القيمة المستهدفة للمؤشر في أفق 2026 : 6%

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الاستثمار والتنمية الجهوية

IV. قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

وتشبيبها بطاقاتحية وكفاءات شابّة.

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
تطور عدد الوافدين الجدد	%	-12.1	+ 5	+ 5	+ 6	+ 6

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغ عدد المرسمين بسجل الحرفيين 3085 وافد جديد مقابل خلال سنة 2022 مقابل 3512 سنة 2021 أي بنسبة تراجع 12,1% ليصبح بذلك العدد الجملي للمسجلين 181274 حرفي وحرفية مثلت منهم ولاية القيروان أعلى نسبة حيث بلغت 8,7%... هذا، ومن المتوقع أن يبلغ العدد الجملي للمرسمين مع موفى سنة 2023 ، 184500 حرفي
- تحتل ولاية صفاقس المرتبة الأولى من حيث عدد المرسمين خلال سنة 2022 حيث مثلت نسبة 10,9% من مجموع الوافدين الجدد وسجلت نسبة تطور بلغت 8,5% مقارنة بسنة 2021
- مثل اختصاص الحرف المتصلة بالنسيج اليدوي أعلى درجة انخراط من الوافدين الجدد بنسبة 63,6%
- بلغت نسبة المرأة 83,4% من العدد الجملي للمرسمين بالسجل الوطني للحرفيين

هذا، ومن المؤمل استهداف بلوغ نسبة **6%** في أفق 2026

3- تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

صعوبة جمع المعطيات التي يتضمن عملية جمعها وتخزينها ومعالجتها عدة مستويات.

بطاقة مـؤشر الأداء: نسبة تطور حجم التصدير المراقب

رمز المؤشر: 1.2.2.1

الخصائص العامة للمؤشر

1- **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تنمية القدرة التنافسية

2- **تعريف المؤشر:** يمكن هذا المؤشر من تقييم مدى النجاح في توفير أرضية مناسبة تمكن من دخول منتوجات القطاع إلى الأسواق العالمية كما يمكن من تقييم مدى النجاح في إعطاء المؤسسة الحرفية فرصة التصدير والنفاذ إلى الأسواق الخارجية.

3- **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية

4- **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج

5- **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي**: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1- **طريقة احتساب المؤشر:** مجموع الصادرات

2- **وحدة المؤشر:** نسبة مئوية

3- **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة النهوض بالجودة/ وحدة الرصد والاستشراف

4- **تاريخ توفر المؤشر:** سنويا

5- **القيمة المستهدفة للمؤشر في أفق 2026 :**50%

6- **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة النهوض بالجودة

قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات	2023	تقديرات		
		2022		2024	2025	2026
تطور حجم التصدير المراقب	%	148 م.د	%30	%35	%40	%50

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم تسجيل بوادر تحسن جد إيجابية لصادرات منتجات الصناعات التقليدية بعد سنتين من الانخفاض الناتج عن توقف مختلف الأنشطة الاقتصادية لاسيما المبادلات التجارية حيث سجل رقم معاملات التصدير خلال سنة 2022 148 م.د محققا ارتفاعا بنسبة 26% مقارنة مع سنة 2021. حيث ناهزت قيمة الصادرات من الصناعات التقليدية 117 م.د .
- مثلت صادرات خشب الزيتون 53% من مجموع الصادرات خلال سنة 2022 محققة بذلك زيادة بقيمة 19,5 م د أي بنسبة تطور بلغت 33,5%... كما مثلت صادرات الفخار نسبة 29% من المجموع العام محققة بذلك زيادة بقيمة 11 م د أي بنسبة تطور بلغت 35%.
- أما من حيث التوزيع الجغرافي فقد مثلت ولاية صفاقس أعلى قيمة تصدير خلال 2022 محققة بذلك زيادة في حجم الصادرات بقيمة 11 م د أي بنسبة تطور بلغت 48%.
- كما تعتبر السوق الأمريكية الوجهة الأولى للمنتوجات التقليدية المصدرة حيث استحوذت لوحدها على ما قيمته 40 م د وهو ما يمثل 27% من المجموع العام تليها السوق الفرنسية والايطالية بنسب متساوية (15%).
- هذا ومن المتوقع بلوغ نسبة تطور 50% كنسبة مستهدفة في أفق 2026 لاسيما عبر تنفيذ مختلف القرارات والإجراءات المقترحة في إطار المجلس الوزاري المنعقد يوم 16 مارس 2023 التي جاءت لمعاضدة القطاع في مجال التصدير.

بطاقة مـؤشر الأداء: نسبة تطور حجم الإنتاج المطبوع

رمز المؤشر: 2.2.2.1

الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية القدرة التنافسية

2- تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من قياس نسبة تطور حجم الإنتاج المطبوع ومدى انخراط الحرفيين والمؤسسات الحرفية في منظومة الجودة

3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:

حجم 1: الإنتاج المطبوع بعنوان سنة 2023

حجم 2: الإنتاج المطبوع بعنوان سنة2024

$$\text{تطورنسبة المطبوعالإنتاج} = \frac{(\text{حجم } \mathbf{2} - \text{حجم } \mathbf{1})}{\text{حجم } \mathbf{1}} \times \mathbf{100}$$

2- وحدة المؤشر: نقاط مئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة النهوض بالجودة/ وحدة الرصد والاستشراف

4- تاريخ توفر المؤشر: سنويا

5- القيمة المستهدفة للمؤشر في أفق 2026 :40%

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة النهوض بالجودة

قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
تطور حجم الإنتاج المطبوع	نسبة مئوية	%40 مقارنة بـ 2021	%20	%25	%30	%40

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- بلغ الإنتاج المطبوع من الزربية والنسيج 20337 قطعة بمساحة جملية محولة بلغت 46200 م² خلال سنة 2022 مقابل 17252 قطعة بمساحة جملية محولة بلغت 41343 م² خلال سنة 2021 أي بنسبة تطور بلغت تقريبا 12% ... هذا، وتشير التقديرات الأولية أن الإنتاج الوطني المطبوع من الزربية والنسيج المراقب من قبل المصالح الجهوية بالديوان سيبلغ 22000 قطعة بمساحة جملية محولة قدرت بـ 50000 م² خلال سنة 2023

- بلغ الإنتاج المطبوع من الشاشية 77270 قطعة خلال سنة 2022 مقابل 76771 قطعة خلال سنة 2021 أي بنسبة تطور بلغت 65%

- بلغ الإنتاج المطبوع من النحاس 2231 قطعة خلال سنة 2022 مقابل 2032 قطعة خلال سنة 2021 أي بنسبة تطور بلغت 10% تقريبا.

- هذا، ومن المتوقع بلوغ نسبة تطور 40% كنقطة مئوية مستهدفة في أفق 2026 بالنسبة للثلاث اختصاصات مجمعة مع العمل على توسيعها لاسيما عبر تنفيذ برنامج متواصل وطموح يهم وضع مواصفات خاصة بمنتوجات الصناعات التقليدية وذلك من أجل تقوية الترسانة القانونية والتقنية الخاصة بمختلف فروع صناعاتنا التقليدية...حيث يتعلق الأمر بمواصلة وضع توصيف لمختلف المنتوجات وتحديد خصوصياتها وتبني المواصفات الدولية المعمول بها لتحسين جودة المنتوج وتثمينه فضلا عن الشروع في الاستعمال الفعلي لعلامة الجودة الخاصة بالمنتوجات التقليدية التونسية التي اصبحت جاهزة وسيتم تقديمها للحرفيين إبان الانتهاء بكافة التراتيب الخاصة بهذه العملية.

بطاقة مـؤشر الأداء:نسبة تطور عدد المشاركين في المعارض

رمز المؤشر: 2.2.2.1

الخصائص العامة للمؤشر

1- الهدف الذي يرجع إليه المؤشر: تنمية القدرة التنافسية لقطاع الصناعات التقليدية

2- تعريف المؤشر: يمكن هذا المؤشر من تحديد عدد المشاركين في المعارض على مستوى الجهات أو على المستوى الوطني وعدد حرفيي الصناعات التقليدية المشاركين في التظاهرات الخارجية والصالونات المهنية

3- طبيعة المؤشر: مؤشر فاعلية

4- نوع المؤشر: مؤشر نتائج

5- المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي

التفاصيل الفنية للمؤشر

1- طريقة احتساب المؤشر:

- طريقة الاحتساب تقتضي عملية جمع عدد المشاركين في التظاهرات والمعارض التي ينظمها الديوان على المستوى المحلي والجهوي والوطني والخارجي

ع 1: عدد المشاركين بعنوان سنة 2023

ع 2: عدد المشاركين بعنوان سنة2024

- المشاركينعددتطورنسبة $= \frac{(\text{ع } 2 - \text{ع } 1)}{\text{ع } 1} \times 100$

2- وحدة المؤشر: نسبة مئوية

3- مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر: إدارة المعارض وتنشيط الفضاءات العرض

4- تاريخ توفر المؤشر: سنويا

5- القيمة المستهدفة للمؤشر في أفق 2026: 15%

6- المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة المعارض وتنشيط الفضاءات العرض

قراءة في نتائج المؤشر

1- سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات 2024	2025	2026
نسبة تطور عدد المشاركين	نسبة مئوية	%50 مقارنة بـ 2021	%5	%8	%11	%15

2- تحليل النتائج وتقديرات الإنجازات الخاصة بالمؤشر:

- تم خلال سنة 2022 تنظيم 79 تظاهرة داخلية وبتشريك حوالي 6000 حرفي ومؤسسة حرفية مقابل 70 تظاهرة خلال سنة 2021و 3803 حرفي ومؤسسة حرفية خلال سنة 2021... أي

بنسبة تطور بلغت 50%... نشير إلى أن هذه النسبة لا يمكن البناء عليها أو أخذها كقاعدة أساس في الإعلان عن توقعات أو تقديرات السنوات 2024-2025-2026 ... إنما نسبة الـ 50% هي في الواقع ناتجة عن استئناف نشاط أغلب الفعاليات والمعارض على المستوى الوطني والدولي إثر التجاوز التدريجي لجائحة كوفيد 19... واسترجاع النسق العادي للتنظيم والبرمجة لمختلف التظاهرات،

- كما أنه، وللإشارة وتأكيدا لما تم تقديمه في التحليل أعلاه، فقد تم تسجيل مشاركة ما يناهز 6500 حرفي في المعارض بالداخل والخارج خلال سنة 2019 أي قبل المرور بأزمة كوفيد ...
- هذا، ومن المتوقع بلوغ نسبة تطور 15% كنقطة مئوية مستهدفة في أفق 2026 لكنها جد قابلة للتحسين وذلك عبر التكثيف من تنظيم المعارض على المستوى المحلي والجهوي والوطني فضلا عن تكثيف المشاركات في التظاهرات والصالونات المهنية المختصة بالخارج.

بطاقات مؤشرات أداء برنامج القيادة والمساندة

بطاقة مؤشر الأداء: نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية

رمز المؤشر: 1.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

6. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير حوكمة المهمة
7. **تعريف المؤشر:** نسبة تنفيذ قرارات وتوصيات لجان القيادة التالية (لجنة التقييم والمتابعة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، اللجنة الفنية الاستشارية لصندوق حماية المناطق السياحية وهيئة التصرف في صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي)، بالمقارنة مع القرارات والتوصيات التي يتم ضبطها في اجتماعات اللجان.
8. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
9. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
10. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

7. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد التوصيات والقرارات التي يتم تنفيذها من الهياكل القيادية بالوزارة/العدد الجملي للقرارات والتوصيات الصادرة عن اللجان القيادية المضبوطة أعلاه*100
8. **وحدة المؤشر:** نسبة
9. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** اللجان القيادية
10. **تاريخ توفّر المؤشر:** السداسي الأول من السنة
11. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 80 % سنة 2026**
12. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة** العامة للمصالح المشتركة + وحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف

III- قراءة في نتائج المؤشر

2. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة التنفيذ السنوية لقرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية	نسبة	42	45	60	70	80

3. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تنفيذ توصيات وقرارات اللجان التالية:

- لجنة التقييم والمتابعة لوحدة التصرف في الميزانية حسب الأهداف،
- اللجنة الفنية الاستشارية لصندوق حماية المناطق السياحية،
- هيئة التصرف في صندوق تنمية القدرة التنافسية في القطاع السياحي.

بالنسبة لسنة 2022، بلغت نسبة الإنجاز الجملية 42%، وتعتبر هذه النسبة ضعيفة وذلك نظرا لعدم اجتماع اللجان بصفة منتظمة وكذلك لعدم اصدار توصيات في عدة جلسات. ومن المتوقع أن يسجل هذا المؤشر ارتفاعا في السنوات المقبلة خاصة بعد تعيين مكلف بمتابعة قرارات وتوصيات لجان القيادة ذات الأولوية وعودة النسق العادي للعمل بعد استقرار الوضع إثر جائحة كورونا.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

يمكّن هذا المؤشر من المتابعة السنوية لمختلف قرارات وتوصيات لجان القيادة الإدارية في حين هناك بعض التوصيات التي تخص برامج ومشاريع تمتد على أكثر من سنة. كما أنه لم يتم تعيين مكلف بمتابعة تنفيذ هذه القرارات والتوصيات.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المهمة للمشاريع الوطنية للرقمنة

رمز المؤشر: 2.1.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** تطوير حوكمة المهمة.
2. **تعريف المؤشر:** نسبة تنفيذ المهمة للمشاريع الوطنية للرقمنة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر فاعلية
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** (مجموع نسب تنفيذ مشاريع الرقمنة / عدد المشاريع)
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** إدارة التنظيم والأساليب والإعلامية
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** نهاية كل السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 75 % سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: إدارة الإعلامية**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة تنفيذ المهمة للمشاريع الوطنية للرقمنة	نسبة	56	60	65	70	75

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر (بصفة مختصرة):

يعمل برنامج القيادة والمساندة على تحسين نسب تنفيذ المهمة للمشاريع الوطنية للرقمنة وذلك عبر تحسين الشبكات الإعلامية وتوفير الموارد البشرية والمالية اللازمة لتنفيذ مشاريع الرقمنة. وسيتم تعزيز هذا التمشي ببعث لجنة قارة لمتابعة هذه المشاريع وتنفيذ كل التوصيات العملية.

وقد شهدت نسبة التنفيذ ضعفا خلال سنة 2022 لعدم تكوين لجنة متابعة مشاريع الرقمنة وعدم رصد الاعتمادات الضرورية لتطوير الشبكة الإعلامية وتركيز المنظومات اللازمة لتفعيل الترابط البيني.

ومن المتوقع تسجيل نسب مهمة في سنوات 2024-2026 بعد تكثيف الجهود لتعويض النقص المسجل في الموارد البشرية.

تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

عدم مواكبة الشبكات الإعلامية للوزارة للتطور التكنولوجي المتواصل وكذلك عدم وجود لجنة لمتابعة مشاريع الرقمنة.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين

رمز المؤشر: 1.2.9

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ترشيد التصرف في الموارد البشرية.
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر بقياس نسبة تنفيذ مختف الدورات التكوينية المضمنة بالمخطط السنوي للتكوين المصادق عليه.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الدورات التكوينية التي تم تنفيذها خلال السنة المالية والمدرجة ضمن مخطط التكوين السنوي للمهمة /العدد الجملي للدورات التكوينية المبرمجة ضمن مخطط التكوين السنوي *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 98 % سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الشؤون الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر :

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين	نسبة	73.33	85	95	97	98

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

يسعى برنامج القيادة والمساندة إلى تحسين نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين الخاص بالمهمة وذلك عبر برمجة محاور تكوينية متلائمة أكثر مع متطلبات مختلف الهياكل الإدارية حسب اختصاصاتها مع العمل على حوكمة الإجراءات الإدارية الخاصة بتنفيذ المخطط.

وخلال سنة 2022، حقق هذا المؤشر نسبة تنفيذ هامة بلغت 73.33% لكنها تبقى محدودة وذلك لعدم القيام ببعض الدورات التكوينية المبرمجة بعنوان سنة 2022 بسبب ارتفاع الأسعار المقترحة. ومن المتوقع أن يواصل المؤشر في الارتفاع في السنوات المقبلة نظرا لتنويع برنامج التكوين وملائمته لمتطلبات العمل ولإنتظارات الأعوان.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة نسبة تنفيذ المخطط السنوي للتكوين.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية

رمز المؤشر: 2.2.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ترشيد التصرف في الموارد البشرية.
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر بقياس نسبة تنفيذ مشاركة المرأة في مختلف الدورات التكوينية المضمنة بالمخطط السنوي للتكوين المصادق عليه.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج
5. **المؤشر في علاقة بالنوع الاجتماعي: مؤشر مراعي للنوع الاجتماعي**

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** عدد الإناث المشاركات في الدورات التكوينية المبرمجة ضمن مخطط التكوين السنوي / العدد الجملي للمشاركين في الدورات التكوينية المبرمجة ضمن مخطط التكوين السنوي *100
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 50 % سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** إدارة الشؤون الإدارية

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية	نسبة	59.81	50	50	50	50

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

نلاحظ أن نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية قد حقق نسبة عالية وذلك لوجود إرادة لتشريك المرأة في كل الدورات التكوينية من ناحية ومن ناحية أخرى فإن القاعدة من الإطارات النسائية في الوزارة هي بدورها في ارتفاع متواصل.

3. تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة نسبة مشاركة المرأة في الدورات التكوينية المبرمجة في المخطط السنوي للتكوين.

بطـاقة مؤشر الأداء: نسبة تنفيذ الميزانية

رمز المؤشر: 1.3.9

I- الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية.
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر باحتساب نسبة تنفيذ الميزانية.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** إنجازات الميزانية / تقديرات الميزانية (ق.م)
2. **وحدة المؤشر:** نسبة
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة المالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 96% سنة 2026**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج: الإدارة العامة للمصالح المشتركة**

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج (الإنجازات) والتقديرات الخاصة بالمؤشر

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
نسبة تنفيذ الميزانية	نسبة	77.57	85	90	95	96

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

بلغت نسبة إنجاز ميزانية مهمة السياحة 77.57% سنة 2022 من الإعتمادات المرسمة بقانون المالية مسجلة بذلك ارتفاعا مقارنة بالسنوات الفارطة وذلك للعودة التدريجية للنسق العادي للعمل إثر جائحة كورونا.

ويجري العمل خلال سنة 2023 على استعادة نسق الاستهلاك العادي لاعتمادات المهمة ومن المتوقع بلوغ نسبة 85% من الاعتمادات المبرمجة.

وسيعمل برنامج القيادة والمساندة على حث كافة المتدخلين في مهمة السياحة على تطوير نسبة تنفيذ الميزانية من خلال متابعة نسق استهلاك الاعتمادات بصفة دورية وذلك بإعداد البرمجة السنوية للنفقات وتحيينها.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر:

مؤشر واضح وسهل الاحتساب ويفسر بصفة واضحة الفرق بين تقديرات وانجازات الميزانية.

بطـاقة مؤشر الأداء: معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة

رمز المؤشر: 2.3.9

I-الخصائص العامة للمؤشر

1. **الهدف الذي يرجع إليه المؤشر:** ضمان ديمومة الميزانية.
2. **تعريف المؤشر:** يتعلق المؤشر معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة.
3. **طبيعة المؤشر:** مؤشر نجاعة
4. **نوع المؤشر:** مؤشر نتائج

II- التفاصيل الفنية للمؤشر

1. **طريقة احتساب المؤشر:** الإعتمادات المنجزة لاقتناء وقود سيارات المصلحة / عدد سيارات المصلحة
2. **وحدة المؤشر:** الف دينار
3. **مصدر المعطيات الأساسية لاحتساب المؤشر:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة
4. **تاريخ توفّر المؤشر:** الثلاثي الأول من السنة المالية
5. **القيمة المستهدفة للمؤشر: 15 أد سنة 2025**
6. **المسؤول عن المؤشر بالبرنامج:** الإدارة العامة للمصالح المشتركة

III- قراءة في نتائج المؤشر

1. سلسلة النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

مؤشر الأداء	الوحدة	إنجازات 2022	2023	تقديرات		
				2024	2025	2026
معدل استهلاك الوقود لسيارات المصلحة	أد	6	4	4	4	4

2. تحليل النتائج والتقديرات الخاصة بالمؤشر:

سجل هذا المؤشر نسبة إنجاز هامة سنة 2022 وسيعمل برنامج القيادة والمساندة خلال الثلاث سنوات القادمة إلى تقليص معدل استهلاك الوقود للسيارات المخصصة للمصلحة الإدارية من خلال العمل على ترشيد أعوان السياقة على احترام التدبير الخاصة بالصيانة والتفقد الدوري الذي من شأنه أن يحافظ على استهلاك المحروقات.

3.تحديد أهم النقائص المتعلقة بالمؤشر: لا يعكس هذا المؤشر المعدل الحقيقي للإستهلاك باعتبار استعمال سيارات أكثر من غيرها وذلك لتقادم الأسطول.

بطـــــــاقات الفاعلـــــين العمومـــــــيين

بطاقة عدد 1: الديوان الوطني التونسي للسياحة

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:** تطبيق سياسة الدولة في القطاع السياحي
2. **مرجع الإحداث:** الفصل 32 من القانون عدد 66لسنة 1970 المؤرخ في 31 ديسمبر 1971.
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة: 06 أفريل 2022**

II-الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** تتمثل فيما يلي:

❖ **تنويع العرض السياحي من خلال:**

- تحفيز الاستثمار في القطاع السياحي والبنية الأساسية
- تنويع المنتوج والتشجيع على التجديد فيه عبر إحداث مناطق سياحية غير شاطئية
- تنمية الجهات من خلال وضع الأطر الكفيلة بتركيز محطّات سياحية بالمناطق الداخلية
- إعادة النظر في منوال التهيئة السياحية
- تدعيم الأنشطة البحرية بالموانئ الترفيهية.

❖ **تحسين الجودة بـــ:**

- مواصلة تنفيذ برنامج التأهيل الفندقي،
- وضع مواصفات جودة لمختلف الخدمات والأنشطة السياحية
- النهوض بجودة منظومة الدراسات السياحية العليا والتكوين في مهن السياحية
- تنمية الموارد البشرية بالقطاع

❖ **تعزيز صورة الوجهة السياحية التونسية بـــ :**

- وضع خطة ترويجية تتلاءم أكثر فأكثر مع تطلعات جميع السياح والشرائح المستهدفة
- التوجه أكثر فأكثر للأسواق ذات المخزون الهام
- القطع مع موسمية القطاع واستهداف الشرائح ذات القدرة الانفاقية العالية

❖ **دفع السياحة الداخلية وسياحة الجوار:**

- تكثيف الحملات الاشهارية بالسوق الداخلية لمزيد إستقطاب السياح التونسيين
- احداث الية لتنمية المبيعات
- انجاز حملات اشهارية مشتركة بالأسواق المغاربية

- تطوير المجهودات التسويقية من خلال مزيد ربط الصلة بين مهني القطاع بتونس والبلدان المغاربية

- **الأهداف الإستراتيجية:** طبقا للمحور الاستراتيجي الخاص بالنشاط السياحي فإن خطة العمل المعتمدة تنبني بالأساس على تحقيق هدف (01) إستراتيجيي وحيد على المدى البعيد وهو "تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي".

2. **تدخلات الفاعل العمومي:**

❋ **في مجال الترويج:**

- وضع خطة ترويجية واتصالية تتلاءم أكثر فأكثر مع تطلعات جميع السياح والشرائح المستهدفة.
- المحافظة على مكانة الوجهة السياحية التونسية في الأسواق التقليدية وتدعيمها ومجابهة المنافسة.
- تنويع العرض وتحسين الخدمات المسداة عبر تنويع أنماط الإيواء والتركيز على المنتجات السياحية ذات القيمة المضافة التي من شانها القطع مع موسمية القطاع واستهداف الشرائح ذات القدرة الإنفاقية العالية.
- خلق الحدث عبر تنظيم تظاهرات كبرى ودعمها
- انتقاء التظاهرات والعمليات الترويجية التي تقام بالخارج والتي تستهدف دعم الشراكة مع متعهدي الرحلات وشبكات البيع ومختلف شركائنا بالخارج.
- تكثيف برامج استضافة الصحفيين والمدونين ومشاهير الثقافة والرياضة وتمكينهم من الاطلاع على المخزون الحضاري والثقافي التونسي وكذلك مميزات المنتوج السياحي التونسي.
- تكثيف التّظاهرات الثّقافيّة والرّياضيّة التي من شأنها خلق الحدث على غرار المهرجانات والرّاليات مع الحرص على تغطيتها إعلاميّا لما لها من وقع ايجابيّ على تحسين صورة تونس بالخارج بالإضافة إلى مساهمتها في تنشيط وانتعاش مختلف الجهات السّياحيّة.
- التعاقد مع جملة من المؤثرين التونسيين لتنشيط مواقع التواصل الاجتماعي.
- -إعادة تطوير بوابة الترويج للوجهة السياحية التونسية.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

البيان	إنجازات 2022	ق.م 2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف منها:	**-**	**43360**	**46145**	**52601**	**55660**
- منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	-	34830 8530	37400 8745	42985 9616	45564 10096
نفقات التدخلات - دعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي - دعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية	-	55738	55092	55885	57561
المجموع	**16615**	**99098**	**101237**	**108486**	**113221**

بطـاقة عدد 2: وكالة التكوين في مهن السياحة

I- التعريـــف

1. **النشاط الرئيسي:** المساهمة في سياسة الدولة في تشخيص وتنمية حاجيات القطاع من الموارد البشرية النهوض وهذا من خلال الجودة في منظومة التكوين السياحي

2. **مرجع الإحداث:** الامر الحكومي عدد 671 لسنة 2017 المؤرخ في 28 أفريل 2017 المتعلق باحداث وكالة التكوين في مهن السياحة

3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين وزارة السياحة ووكالة التكوين في مهن السياحة):** 06 أفريل 2022

II- الإستراتيجية والأهداف:

1. **الإستراتيجية:** تتمثل اهم المحاور الاستراتيجية الخاصة بالوكالة في:

- التأهيل والنهوض بكل المؤسسات الفرعية للتكوين في مهن السياحة.

- تركيز وحدة اليقظة والاستشراف والتجديد بالوكالة ورقمنة وتركيز نظام للمعلومات ومنظومة للعمل التشاركي والتكوين عن بعد وإعادة هيكلة وتحديث المؤسسات الفرعية وتحديث تجهيزاتها ومعداتها لتحسين جودة التكوين لتتمكن من تلبية حاجيات القطاع من المهارات.

- تطوير كفاءة المكونين واطر التكوين والانفتاح على المحيط الدولي وتطوير الشراكة مع القطاع الخاص واعتماد الاشهاد المزدوج طبقا للمعايير والمواصفات الدولية.

2. **الأهداف الإستراتيجية:**

❖ **<u>في مجال البيداغوجيا:</u>**

- تفعيل دور المؤسسات الفرعية للتكوين وجعلها مؤسسات للتكوين والتدريب المهني.
- العمل على تحيين مناهج التكوين المهني وملاءمتها حسب المجال السياحي.
- ضبط مقاييس الاختيار وتقييم الكفاءات بكافة المؤسسات الفرعية وذلك حسب برامج تكوين المكونين.
- اعداد برامج للتكوين الأساسي وبرامج للتدريب المهني وخاصة برامج للتكوين المستمر بما تشمل من برامج خاصة برامج التأهيل قصد التكوين المهني وأيضا تكوين المكونين.

❖ **في مجال الجودة:**

توفير كل المعطيات والظروف اللازمة لتمكين المؤسسات الفرعية من الاشهاد حتى تكون قطب من اقطاب التكوين في مهن الساحة خاصة بالنسبة للطلبة الأفارقة و الطلبة العرب.

❖ **في مجال التعاون الدولي:**

- تامين منظومة يقظة لمتابعة ورصد التطورات في مجال التكوين السياحي على الصعيد الوطني والعالمي وتحيين نشاط الوكالة.
- وضع إطار عملي وآليات تسمح بتطوير التكوين حسب الطلب في القطاع السياحي والفندقي وإقرار منظومة تمويل متفاعلة مع برامج التشغيل.
- انجاز عمليات توأمة للمؤسسات الفرعية للوكالة مع مؤسسات تكوين أوروبية تنشط في اختصاصات مماثلة.

3. **تدخلات الفاعل العمومي**: من أهم الاستثمارات والمشاريع التي تطمح الوكالة في تنفيذها لبلوغ الأهداف الموكولة إليها والمساهمة في تحقيق أداء البرنامج والتي تتمثل أساسا في انجاز برنامج مخصص لتحديث وتأهيل المؤسسات الفرعية للوكالة:

- تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بسوسة الشمالية وذلك خلال سنة 2023 وقد قدرت كلفة التحديث بحوالي 9 م.د.
- تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بتوزر وذلك خلال سنة 2023 وقد قدرت كلفة التحديث بحوالي 7.5 م.د.
- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بالمنستير وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 7.5 م.د وذلك خلال سنة 2023.
- تحديث وإعادة هيكلة مركز للتكوين السياحي بعين دراهم على ارض جديدة مركز للتكوين السياحي بعين دراهم بطاقة تكوين تقدر 350 متكون وتبلغ الكلفة التقديرية لهذا المشروع حوالي 10.5 م.د وذلك خلال سنة 2024.
- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بنابل (الجزء الثاني الوظيفي) وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 5.5 م.د وذلك خلال سنة 2024.
- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمدرسة السياحية بجربة (الجزء الثاني الوظيفي) وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 5.5 م.د وذلك خلال سنة 2024.
- استكمال هيكلة وتحديث مركز التكوين السياحي كركوان بالحمامات والخاص بتدعيم طاقة الإيواء وتجهيز المركز لإنشاء مركز TICAD للتكوين في مهن السياحة وقد قدرت كلفة استكمال التحديث وإعادة الهيكلة (الجانب المادي واللامادي) بحوالي 8 م.د وذلك خلال سنة 2024
- استكمال تحديث وإعادة هيكلة وتدعيم طاقة الإيواء بالمعهد العالي المهني السياحي بلاريجيا بسوسة وقد قدرت كلفة استكمال التحديث بحوالي 4 م.د وذلك خلال سنة 2025.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	ق.م 2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف منها:	**15970**	**16370**	**17900**	**20592**	**21796**
- منحة بعنوان التأجير	13200	**13520**	14975	17375	18418
- منحة بعنوان التسيير	2770	**2850**	2925	3217	3378
نفقات التدخلات					
- دعم التدخلات في الميدان الاقتصادي والاجتماعي	645	**700**	700	711	733
- دعم الاستثمار في المشاريع والبرامج التنموية					
المجموع	**16615**	**17070**	**18600**	**21303**	**22529**

بطاقة عدد 3: الديوان الوطني للصناعات التقليدية

I- التعريف

1. **النشاط الرئيسي:**

- النهوض بالموارد البشرية العاملة في القطاع
- تنمية الاستثمار ودفع نسق إحداث مواطن الشغل في القطاع وتأهيل المؤسسات الحرفية
- النهوض بالبحث والتجديد
- تنمية المنتوج والنهوض بالتسويق
- إرساء أنظمة الجودة في القطاع والقيام بالمراقبة الفنية على مستوى مسالك الإنتاج والترويج
- النهوض بالمعلومة ومنظومة الاتصال في القطاع
- القيام بالدراسات الفنية والاقتصادية والاجتماعية التي من شأنها أن تساهم في النهوض بالقطاع

2. **مرجع الإحداث:** القانون عدد 133 لسنة 1959 المؤرخ في 14 أكتوبر 1959
3. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف بين الوزارة والمنشأة:** 06 أفريل 2022

II-الإستراتيجية والأهداف :

1.الإستراتيجية: تتمثل فيما يلي:

❖ **<u>تطوير مؤسسات الصناعات التقليدية والنهوض بالاستثمار من خلال:</u>**

- تـأهيل الحرفيين
- هيكلة المؤسسات الحرفية
- تأهيل ورفع القدرة التنافسية
- حفز المبادرة الخاصة لاسيما في الاختصاصات الواعدة
- مواصلة تحسين مناخ الأعمال
- تحسين البنية الأساسية
- مزيد تعزيز آليات الإحاطة والمساندة واستكشاف فرص الاستثمار
- إرساء منظومة أو علامة مميزة للحرفيين والمؤسسات الحرفية المتميزة

❖ **<u>النهوض بالجودة بـــ:</u>**

- استكمال إسناد علامة الجودة للمنتوجات التقليدية وضبط كراسات شروط خصوصية
- تفعيل القانون المتعلق بتسميات المنشأ وبيانات المصدر لمنتوجات الصناعات التقليدية
- إحداث منظومة جديدة خاصة بالجودة للمؤسسات الحرفية

- تعميم تبسيط الإجراءات على مستوى المراقبة الفنية عند التصدير في كافة الجهات
- تطوير أساليب مراقبة الإنتاج المطبوع والتصدير المراقب
- تطوير التجارة الإلكترونية

❖ **البحث والتجديد:**

- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي
- اقتناء براءة اختراع لتطوير تقنيات الإنتاج
- تنويع الإنتاج بالإعتماد على التراث الوطني التونسي

❖ **تعزيز فرص ترويج المنتوج التقليدي بالداخل وبالسوق الخارجية:**

- إعداد دراسة لإحداث هيكل في إطار تشاركي بين القطاع العام والخاص يعنى بتزويد الحرفيين والمؤسسات الحرفية وتسويق منتجاتهم
- مساندة الحرفيين على اقتحام الأسواق الخارجية ونشر ثقافة التصدير لدى كافة العاملين بالقطاع
- إحداث قواعد إنصات ومتابعة تطور الأسواق وتسويق المنتوج
- تقييم مسالك الترويج وابتكار أنماط جديدة

2.الأهداف الإستراتيجية: طبقا للمحور الاستراتيجي الخاص بنشاط الصناعات التقليدية فإن خطة العمل المعتمدة تنبني بالأساس على تحقيق هدفين (02) إستراتيجيين على المدى البعيد وهما :

" تدعيم دور الصناعات التقليدية في التنمية المحلية والجهوية المستدامة "

"تدعيم عدد النساء الحرفيات باعثات المؤسسات الحرفية".

3. تدخلات الفاعل العمومي:

1) الإستثمار والتنمية الجهوية:

- قروض الأموال المتداول ومتابعة عملية استخلاص القروض في اتجاه خلق مزيد من مواطن الشغل.
- خط تمويل صندوق النهوض بالصناعات التقليدية والحرف الصغرى وخط تمويل المنظومات الاقتصادية في الصناعات التقليدية وبقية.
- دعم تركيز سجل وطني للمؤسسات الحرفية وإعداد معجم تصنيف أنشطة الصناعات التقليدية وإبرازها في معجم التصنيف الوطني للمهن والحرف
- مساندة تنفيذ برنامج تأهيل المؤسسات الحرفية الممول في إطار التعاون الدولي

2) **مراقبة الجودة:**

- رقمنة إجراءات المراقبة الفنية
- حفظ رصيد التناقيل الفنية

- تجهيز مراكز الطابع بمعدات المراقبة الفنية إضافة إلى لوازم مراقبة الجودة
- القيام بتحاليل مخبرية لدى المراكز الفنية

3) تنمية الكفاءات:

- برمجة دورات تمكين تقني وفني وتسيير وتصرف لفائدة الحرفيين وذلك في إطار برنامج الوحدة الإقليمية لتنمية الكفاءات
- برمجة دورات مرافقة اقتصادية جماعية لفائدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية وذلك من أجل دعم قدراتهم التدبيرية والتسييرية والتقنية والتسويقية إضافة إلى مواكبة الورشات أو المؤسسات حديثة التأسيس وما تواجهه من صعوبات خصوصا ما بعد مرحلة التأسيس تحول دون إقلاعها واستمراريتها
- تنظيم مسابقات الابتكار في الصناعات التّقليديـة
- تنظيم أولمبياد الكفاءة الحرفية
- الإعداد لفضاء الموروث الحرفي في إطار الصالون الوطني للإبتكار

4) تعزيز فرص ترويج المنتوج التقليدي بالداخل والخارج

- برمجة تظاهرات وطنية وجهوية وخارجية
- تنظيم صالون الابتكار في الصناعات التقليدية
- تنظيم تظاهرات جهوية ومحلية بتدعيم ترويج منتوجات الحرفيين على المستويين المحلي وخاصة الجهوي وخلق حركية تجارية متواصلة على مدار السنة
- تنظيم معارض تحف وهدايا آخر السنة بالقرى الحرفية
- المشاركة في تظاهرات مهنية دولية
- المشاركة في تظاهرات تجارية دولية

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1.تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026)

البيان	إنجازات 2022	ق.م 2023	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف: منها	-	**13920**	**14675**	**16896**	**17886**
- منحة بعنوان التأجير		**11800**	12500	14504	15374
- منحة بعنوان التسيير		**2120**	2175	2392	2512
نفقات التدخلات		**8640**	10480	10631	10950
المجموع		**22560**	**25155**	**27527**	**28836**

بطاقة عدد 4: الفني للابتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة

I- التعريـــف

4. **النشاط الرئيسي:** الابتكار والتجديد والإحاطة في نشاط الزربية والحياكة

5. **مرجع الإحداث** الفصل عدد02 من القانون عدد 60 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للابتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية بمقتضى قرار من وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007.

6. **تاريخ إمضاء آخر عقد برنامج أو أهداف أو أداء بين المهمة والفاعل العمومي:** 06 أفريل 2022

II- الإستراتيجية والأهداف:

1) الإستراتيجية:

يعتبر نشاط الزربية أحد أهم أنشطة قطاع الصناعات التقليدية وخاصة من حيث أهمية اليد العاملة، لذلك حضي بإهتمام متواصل في السنوات الأخيرة وتم سن عديد الإجراءات والنصوص التشريعية والترتيبية المنظمة له أو المحدثة لهياكل جديدة تعمل على النهوض بهذا النشاط الذي يشكو عديد الصعوبات على غرار:

- تراجع متواصل لحجم الإنتاج الوطني،
- عزوف الحرفيات عن العمل بهذا القطاع نتيجة ضعف الأجور،
- غياب الابتكار وضعف مردودية الحرفية،
- صعوبة التزود بالمواد الأولية ذات الجودة وتسويق المنتوج النهائي،

لذلك تم التأكيد ضمن الدراسة الإستراتيجية "الصناعات التقليدية في آفاق 2016" على ضرورة دعم مجالات البحث والابتكار والتجديد وتعزيز القطاع بالهياكل ذات الصبغة الفنية، حيث تم إصدار القانون عدد 60 لسنة 2006 المؤرخ في 14 أوت 2006 المتعلق بالمراكز الفنية للإبتكار والتجديد والإحاطة في قطاع الصناعات التقليدية، وتم بمقتضي قرار السيد وزير التجارة والصناعات التقليدية بتاريخ 14 فيفري 2007 إحداث المركز الفني للإبتكار والتجديد والإحاطة في الزربية والحياكة والمصادقة على نظامه الأساسي الخاص.

2) الأهداف الإستراتيجية:

تهدف مجمل أنشطة المركز كفاعل عمومي إلى دعم الابتكار والتجديد قصد النهوض بنشاط الزربية والحياكة من خلال:

- التشجيع على الإبتكار والتجديد مع المحافظة على الأصالة والتراث الوطني،
- الإحاطة بالحرفيين ومساعدتهم على تطوير طرق العمل وتحسين جودة المواد الأولية،
- تنمية وتطوير الكفاءات والمهارات الحرفية في مجال النسيج اليدوي،

- الحث على استعمال مواد أولية طبيعية وتقنيات تحمي البيئة وتحافظ على ديمومة المواد الطبيعية.

3) **تدخلات الفاعل العمومي:** لبلوغ الأهداف الموكولة إليه والمساهمة في النهوض بنشاط الزربية والحياكة يسعى المركز إلى تجسيم برامج ومشاريع تهتم خاصة بـ:

- إبتكار وإنجاز تصاميم جديدة مواكبة لتوجهات السوق الحديثة والمستلهمة من الموروث التونسي بإستعمال مواد أولية طبيعية متنوعة.
- تنظيم دورات تأطيرية في مجال تقنيات الانتاج ومساعدة الحرفيين والمؤسسات الحرفية على تحسبن قدراتهم التنافسية.
- إنجاز دراسة حول سلاسل القيمة والتتبع للنسيج التقليدي التونسي (Etude sur la chaine de valeur et traçabilité de la filière artisanale tapis et tissage)
- إستكمال تجهيز مخبر الصباغة والمترولوجيا بالمعدات والتجهيزات اللازمة.
- تعزيز قطب تنمية الزربية التابع للمركز بوحدات فنية بعد ان تم تركيز محطة غسل وتنبيل الزرابي.

III- الميزانية على المدى المتوسط:

1- تقديرات الميزانية على المدى المتوسط (2024-2026):

البيان	إنجازات 2022	2023ق .م	التقديرات		
			2024	2025	2026
ميزانية التصرف: منها - منحة بعنوان التأجير - منحة بعنوان التسيير	-	**601** **495** **106**	**620** **520** **100**	**714** **604** **110**	**757.5** **641** **116.5**
نفقات التدخلات		**113**	**170**	**173**	**179**
المجموع		**714**	**790**	**887**	**936.5**

بطاقة إدراج النوع الاجتماعي

بطاقة النوع الاجتماعي

❖ واقع المهمة من منظور النوع الاجتماعي:

يوفر القطاع السياحي العديد من الامتيازات للمرأة مقارنة ببقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، فهو يوفر لها عديد الفرص لإدماجها في سوق الشغل، وبعث المؤسسات وشغل مناصب قيادية. فوفقًا لمعطيات منظمة السياحة العالمية، فإنه في بعض البلدان عدد النساء صاحبات المشاريع واللاتي يشغلن مناصب قيادية في المجال السياحي يساوي **مرتين الضعف** مقارنة بالقطاعات الأخرى.

كما كشفت منظمة العمل الدولية فيما يتعلق بالتشغيل، أن النساء يمثلن ما بين 60% و70٪ من القوة العاملة في مجال الفندقة (مع وجود إختلافات إقليمية حادة). كما لاحظ التقرير أيضًا أن النساء يتمتعن بفرص أكبر لتولي مناصب قيادية وإدارية في قطاع السياحة بالمقارنة مع قطاعات أخرى.

وفي إطار دراسة واقع المهمة من منظور النوع الإجتماعي، فقد أكدت مخرجات الدراسة حول واقع المساواة بين الجنسين في قطاع السياحة في تونس، التي قامت بها منظمة السياحة العالمية بالتعاون مع البنك الأوروبي للأعمار والتنمية ووزارة السياحة والصناعات التقليدية سنة 2021، بأن استدامة قطاع السياحة لا يمكن تحقيقها إلا من خلال تحقيق المساواة بين الجنسين في هذا المجال.

هذا ويعتبر قطاع السياحة في تونس من أكثر القطاعات ديناميكية، حيث يوفر حوالي 400 ألف موطن شغل مباشر وغير مباشر (ما يقارب12 % من القوى العاملة بالبلاد) سنة2019.

إلا أنه على الرغم من قدرته التشغيلية الهامة، فإنه ما زال يعاني من ضعف نسبة حضور المرأة في المناصب القيادية، حيث تشير الاحصائيات **أن الرجال أكثر تمثيلية من النساء في المناصب القيادية والادارية ومن الاطارات المتوسطة (٪9.7 من الرجال مقابل 8.5٪ من النساء) وفي الفئة المهنية** (23٪ من الرجال مقابل 17.7٪ نساء). ونجد في المقابل، النساء أكثر تمثيلاً نسبيًا في فئة العملة غير المؤهلة (٪16.4 نساء مقابل 12.7٪ رجال).

واستنادا إلى ما تم تقديمه فأن قطاع السياحة في تونس يعرف إشكالية **" ضعف تمثيلية المرأة في بعض المهن السياحية وضعف تواجدها في بعض مواقع القرار".**

كما يعتبر نشاط الصناعات التقليدية، محركا هاما للاستثمار والتنمية والتمكين الاقتصادي للمرأة حيث يشغل أكثر من 350 ألف حرفي موزعين على 76 نشاط. وللقطاع تأثير كبير على جوانب "النوع

والإدماج الاجتماعي" للمرأة، فهو يهدف إلى التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال استيعابه الكبير لتشغيلها والوصول إلى وسائل الإنتاج والأسواق وكيفية تنظيمها في إطار منطق الاقتصاد الاجتماعي والتضامن.

بالرغم من أن قطاع الصناعات التقليدية يعد من أكثر القطاعات ديناميكية ويشغل نسبة كبيرة من النساء كما ان النشاط موزع بصفة متوازنة على جميع جهات البلاد، إلا أنه لا يزال في جانب كبير منه.

حيث تشير الإحصائيات الصادرة عن قاعدة بيانات الديوان الوطني للصناعات التقليدية لسنة 2016، أن ما يقارب 159ألف حرفيا نشطا مسجلين في السجل الحرفي وتمثل النساء 83٪، وموزعين على 1888 مؤسسة حرفية مسجلة،

كما تشير ذات الإحصائيات أن 35 ٪ فقط من مجموع هذه المؤسسات ترأسها إمرأة **أي ان ثُلث (1/3) المؤسسات الحرفية فقط تديرها نساء** وهو ما يعادل 666 مؤسسة حرفية مسجلة.

ورغم أن 83%من القوى العاملة في مجال الصناعات التقليدية هي من النساء إلا أنهن ذوات مستوى تعليمي محدود. كما أن أغلبية الحرفيات تعوزهم الامكانيات المادية والمالية ويعملون في القطاع غير الهيكل.

ورغم عديد المؤشرات الإيجابية التي تم تسجيلها لفائدة النساء الناشطات في مجال الصناعات التقليدية، إلا أن أوجه عدم المساواة بين الحرفيين والحرفيات في مجال بعث المؤسسة الحرفية مازال متواصلا وهوما يمثل عقبة أمام إمكانية استفادة المرأة من الفرص الاقتصادية المتاحة (قطاع غير مهيكل في مجمله) وبالتالي على تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي. وفي **هذا الإطار فإن قطاع الصناعات التقليدية مازال يعاني من إشكالية «ضعف المبادرة الخاصة لدى النساء الحرفيات"**

وبالنظر إلى واقع المهمة من منظور النوع الاجتماعي، و إنخراطا منها في تحقيق ما تم بلورته على مستوى وطني من التزامات وتشريعات وقوانين، وما انبثق عنها من خطط عمل على غرار **"خطة العمل الوطنية لإدماج ومأسسة النوع الاجتماعي"** فإن مهمة السياحة ستساهم في المرحلة القادمة في تفعيل ما ورد في هذه الخطة من آثار على مستوى مختلف برامجها، وخاصة منها :

الأثر الثاني: "الرفع من تمثيلية النساء ومشاركتهن الفعلية في الهيئات والمجالس المنتخبة والهياكل ومواقع صنع القرار على المستوى الوطني والجهوي والمحلي"،

والأثر الثالث: "بوضع وتنفيذ سياسات تضمن التمكين الإقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل"،

الخطة الوطنية لمأسسة النوع الاجتماعي

الأثر عدد 3: "سياسات تضمن التمكين الاقتصادي والمالي للنساء والحق في العمل اللائق والأجر العادل"

1/الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي

البرنامج عدد 1:"السياحة والصناعات التقليدية"

الهدف الاستراتيجي عدد 1: تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
1. تعزيز تواجد المرأة في مستويات عالية (إطارات وسطى و عليا...) في المهن السياحية	▪ عزوف المرأة عن العمل ببعض المهن السياحية	▪ نظرة إجتماعية لبعض المهن السياحية التي يمكن أن تسيئ إلى سمعة المرأة (المطاعم الليلية، حانة..) ▪ عدم توفر وسائل النقل في أماكن معينة وفي أوقات العمل الليلية ▪ فوارق في الأجور بين المرأة والرجل. ▪ مخاطر العنف والتحرش الذي يمكن ان تتعرض لها المرأة خاصة خلال العمل بالليل
	▪ عدم تلائم عروض الشغل مع الظروف الخصوصية للمرأة	▪ أغلب عروض الشغل تنحصر في المناطق الساحلية وغالبا ما يصعب على المرأة تغيير مكان إقامتها ▪ الكثير من عروض الشغل تحدد الجنس "الرجل"
	▪ نقص وصول المرأة إلى المعلومة بخصوص عروض الشغل	▪ نقص في دعم وتوجيه النساء نحو فرص العمل وتوفير المعلومات ذات الصلة ▪ نقص في التوعية بين النساء حول كيفية البحث عن فرص العمل في مجال السياحة
	▪ ضعف إلتحاق الإناث بالمدارس السياحية مقارنة بالذكور (3/1 المسجلين في المهن السياحية و32 %من المسجلين في التعليم العالي اختصاص سياحة)	▪ عقلية ثقافية واجتماعية تعتبر المهن السياحية من اختصاص الرجال ▪ قلة النماذج النسائية الناجحة في بعض المهن السياحية لتحفيز الفتيات، للتوجه الى هذا المجال. ▪ نقص في التوعية والإعلام حول الفرص المتاحة للإناث في السياحة

	▪ تفضيل أصحاب المؤسسات السياحية انتداب الرجال (رخصة سياقة/الحالة المدنية للمرأة/إنجاب الأطفال/الرجل يمتلك مهارات للتواصل اكثر من المرأة.....)	▪ نقص في تكوين النساء في اللغات الأجنبية مقارنة بالرجل ▪ نقص في مهارات التواصل والقيادة لدى النساء ▪ القلق بشأن سلامة النساء في بعض الوظائف أو المواقف في السياحة يؤدي إلى تجنب انتدابهن في بعض المهن.
الهدف الاستراتيجي عدد 2: دعم استدامة قطاع الصناعات التقليدية		
الأهداف العملياتية المراعية للنوع الاجتماعي	**الأسباب المباشرة**	**الأسباب الفرعية / الضمنية**
1. تعزيز ريادة الأعمال النسائية في الصناعات التقليدية	▪ عدم اهتمام المرأة ببعث مؤسسة حرفية خاصة بها	▪ أغلب الحرفيات ينشطن خارج الإطار المهيكل للقطاع /تقتصر رؤيتهن فقط على توفير دخل فوري
	▪ نقص في مصادر التمويل	▪ محدودية آليات التمويل التي تمكن الحرفيات من الانتصاب للحساب الخاص ▪ نقص مصادر التمويل الذاتي للمرأة
	▪ عدم تمكن الحرفيات من اجراءات بعث المشاريع	-نقص في برامج الإحاطة والتوجيه الموجه للحرفيات لبعض المشاريع -عدم وجود دليل موحد للمبادرة الخاصة -غياب سياسة عمومية واضحة لتشجيع الحرفيات على الإنتصاب الخاص

	▪ نقص في مهارات الحرفيات	- مستوى التعليمي المتدني لأغلب الحرفيات - غياب منظومة للتكوين والتدريب المهني للحرفيات (الفئة العمرية من 20 سنة فما فوق) - نقص في التدريب على مهارات قيادة المشاريع - نقص في التدريب في مهارات التواصل

خطة العمل الخاصة بالأثر 3

الأهداف والمؤشرات العملياتية

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية المراعية للنوع الإجتماعي	المؤشرات العملياتية	المؤشرات العملياتية				
				طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026
السياحة والصناعات التقليدية	تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي	تعزيز تواجد المرأة في مستويات عالية (أطارات وسطى و عليا...) في المهن السياحية	-نسبة النساء من الإطارات الإدارية الوسطى و العليا في المهن السياحية - نسبة النساء في مختلف المهن السياحية	مؤشر نتائج	عدد النساء في مواقع القيادة والإدارة والإطارات الوسطى/ الجملي للنساء الناشطات في مجال السياحة			
	تدعيم إستدامة قطاع الصناعات التقليدية	تعزيز ريادة الأعمال النسائية في الصناعات التقليدية	نسبة النساء باعثات المؤسسات الحرفية	مؤشر نتائج	عدد المشاريع النسائية المحدثة والمدرجة ضمن القطاع المنظم /العدد الجملي للمشاريع المحدثة.	37	39	42

الأنشطة المراعية للنوع الاجتماعي والمؤشرات

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط						ميزانية			مصادر التمويل
				مؤشر نشاط	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	
السياحة والصناعات التقليدية	**تحسين القدرة التنافسية للقطاع السياحي**	**تعزيز تواجد المرأة في مستويات عالية (إطارات وسطى و عليا...) في المهن السياحية**	▪ العمل على وضع برنامج تكوين في القطاع الفندقي والتعليم العالي مراعي للنوع الاجتماعي.	نسبة برامج التكوين والتعليم العالي المراعية للنوع الإجتماعي	نجاعة	عدد برامج التكوين والتعليم العالي المراعية للنوع الاجتماعي مقارنة بالعدد الجملي لبرامج التكوين							
			▪ تنظيم أيام مفتوحة في مؤسسات التعليم والتكوين بالتعاون مع المنظمات المهنية من أجل تعزيز اقبال النساء على التوجيه السياحي	**نسبة النساء المستفيدات من الأيام المفتوحة حول التوجيه السياحي**	**فاعلية**	نسبة النساء المستفيدات من الأيام المفتوحة حول التوجيه السياحي							

							مقارنة بالعدد الجملي للمستفيدين						
							▪ نسبة النساء المستفيدات من الأيام المفتوحة لتعزيز الوعي باحتياجات أصحاب العمل مقارنة بالعدد الجملي للمستفيدين	**فاعلية**	**نسبة النساء المستفيدات من الأيام المفتوحة لتعزيز الوعي باحتياجات أصحاب العمل**	▪ تنظيم أيام مفتوحة لفائدة النساء خريجات المهن السياحية لتعزيز الوعي باحتياجات أصحاب العمل	
							▪ نسبة النساء المستفيدات من الأيام المفتوحة حول دعم تشغيلية النساء مقارنة	**فاعلية**	**نسبة النساء المستفيدات من الأيام المفتوحة حول دعم تشغيلية النساء**	▪ تنظيم أيام مفتوحة للقاء بين خرجي السياحية والمؤسسات في القطاع لدعم تشغيلية النساء		

							بالعدد الجملي للمستفيدين						
		▪ التنسيق والعمل على تنظيم دورات تدريبية لفائدة النساء خاصة في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واللغات من أجل زيادة فرصهن في الوصول إلى المناصب القيادية	**عدد الدورات التدريبية الموجهة للنساء**	**مؤشر فاعلية**	عدد الدورات التدريبية الموجهة للنساء مقارنة بمجموع الدورات التدريبية في المجال							
		▪ التنسيق مع وزارة المالية لوضع الإمتيازات الضريبية وشبه الضريبية لتشجيع أصحاب العمل على توظيف المزيد من النساء في بعض المهن السياحية .	**عدد الإمتيازات الضريبية وشبه الضريبية الموجهة لتشجيع أصحاب العمل على توظيف المزيد من النساء في مجال الفندقة**	**نجاعة**	عدد الإمتيازات الضريبية وشبه الضريبية الموجهة لتشجيع أصحاب العمل على توظيف المزيد من النساء في بعض المهن الساحية مقارنة ببقية الإمتيازات							

							الوجهة للقطاع							
		▪ توفير المستلزمات اللوجسية والأمن، خاصة للعمل الليلي (النقل والإقامة في المناطق السياحية التي يصعب الوصول إليها بواسطة وسائل النقل العام)	**عدد الإجراءات المتخذة لفائدة المرأة لتوفير ظروف عمل ملائمة**	**مؤشر فاعلية**	عدد الإجراءات المتخذة لفائدة المرأة لتوفير ظروف عمل ملائمة								
		▪ تنظيم حملات توعوية لتعزيز صورة عمل المرأة في القطاع أمام المجتمع وتعزيز المبادرة التي يقوم بها ممثلو القطاع في هذا الصدد.	**نسبة الحملات التوعوية الموجهة لتعزيز صورة عمل المرأة في القطاع**	**مؤشر فاعلية**	نسبة الحملات التوعوية الموجهة لتعزيز صورة عمل المرأة في القطاع								
		▪ التنسيق مع وزارة الشؤون الاجتماعية لتعزيز الرقابة بالمؤسسات السياحية للتقليص من الفوارق في الأجور بين النساء والرجال	**عدد الإجراءات التنسيقية المتخذة في خصوص الرقابة الموجهة للتقليص من الفوارق في الأجور بين النساء والرجال في القطاع**	**مؤشر فاعلية**									

البرنامج	الأهداف الاستراتيجية	الأهداف العملياتية	الأنشطة	مؤشرات النشاط							الميزانية			مصادر التمويل
				مؤشر نشاط	طبيعة المؤشر	طريقة الاحتساب	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	تقديرات 2024	تقديرات 2025	تقديرات 2026	
السياحة والصناعات التقليدية	دعم إستدامة قطاع الصناعات التقليدية	تعزيز ريادة الأعمال النسائية في الصناعات التقليدية	تنظيم ندوات و منتديات حول بعث المشاريع النسائية في المجال، مشاركة قصص النجاح ، إلخ.)	نسبة الحرفيات المستفيدات من الندوات	فاعلية	عدد الحرفيات المستفيدات من الندوات مقارنة بالعدد الجملي للمشاركين							
			العمل على بعث برامج للتدريب، والتكوين والتواصل بين باعثات المشاريع في القطاع لدعم النساء في مرحلة إنشاء المشروع	نسبة الحرفيات المنتفعات ببرامج التدريب والتكوين والتواصل حول بعث المشاريع	فاعلية	عدد الحرفيات المنتفعات ببرامج التدريب والتكوين والقيادة والتواصل حول بعث المشاريع مقارنة بالعدد الجملي للمستفيدين							
			وضع إجراءات تحفيزية لتسهيل وصول الحرفيات باعثات المشاريع إلى اقتحام أسواق جديدة	عدد الحرفيات المستفيدات من الإجراءات التحفيزية لإقتحام أسواق جديدة		عدد الحرفيات المستفيدات من الإجراءات التحفيزية لإقتحام أسواق جديدة مقارنة بالعدد الجملي للحرفيين							

			▪ دعم تركيز الشبكات العنقودية .....(قصد المساهمة في بعث مشاريع نموذجية)	عدد الشبكات العنقودية المحدثة	فاعلية	عدد المشاريع النسائية المحدثة والمدرجة ضمن القطاع المنظم مقارنة بالعدد الجملي للمشاريع المحدثة.							
			▪ التنسيق مع البنوك و هياكل التمويل لتسهيل وصول المرأة إلى مصادر التمويل والقروض المصرفية (شروط مواتية وتكييفها مع متطلبات المرأة)	نسبة الحرفيات المنتفعات بقرض	فاعلية	عدد الحرفيات المنتفعات بقرض مقارنة بالعدد الجملي للمنتفعين بقرض							
			▪ التنسيق مع وزارة المرأة لتسهيل انتفاع الحرفيات الراغبات ببعث مشاريع ببرنامج رائدات	نسبة الحرفيات المنتفعات ببرنامج رائدات تبعا للتنسيق مع وزارة السياحة	فاعلية								

التحليل

يعتبر قطاع السياحة والصناعات التقليدية من أكثر القطاعات ديناميكية ويشغل نسبة كبيرة من النساء، وللقطاع تأثير كبير من منطق "النوع والإدماج الاجتماعي" باعتبار دوره الهام في التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال استيعابه الكبير لها لتشغيلها وادماجها في الدورة الاقتصادية.

هذا وتشير الدراسات أن قطاع السياحة والصناعات التقليدية في تونس يواجه تحديات فيما يتعلق بتمثيل النساء في بعض مجالات العمل السياحي وفي مشاركتهن في صنع القرار، حيث أن نسبة تمثيلهن ضعيفة في بعض المهن السياحية ومحدودة في بعض المناصب القيادية مقارنة بالرجال.
كما أن ضعف المبادرة الخاصة لدى النساء الحرفيات يمثل عقبة أمام إمكانية استفادة المرأة من الفرص الاقتصادية المتاحة وبالتالي على تمكينهن الاقتصادي والاجتماعي وهو ما يستدعي مزيد تثمين دورها الاقتصادي عبر النفاذ إلى الموارد ووسائل الإنتاج لاسيما تيسير المرور من القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم.

وعلى هذا الأساس، سيتم العمل على هدفين أساسين وهما **" تعزيز تواجد المرأة في مستويات عالية (إطارات وسطى و عليا...) في المهن السياحية " و"تعزيز ريادة الأعمال النسائية في الصناعات التقليدية "** وسيتم متابعة تطور عدد النساء في مواقع القيادة والإدارة والإطارات الوسطى في مجال السياحة ونسبة المشاريع النسائية المحدثة ومدى نجاح الجهود المبذولة في النهوض بالمقاولة النسائية وتعزيز دور المرأة الحرفية على الصعيد الاجتماعي والاقتصادي في مجال الصناعات التقليدية هذا، ومن المؤمل بلوغ نسبة 39% في أفق 2025 وفي إطار تقليص الفجوة النوعية من حيث بعث المؤسسات الحرفية.